درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية "دراسة اختبارية في الأردن"

د.طارق زياد ابو هزيم د.جمال عبد الفتاح العساف

جامعة البلقاء التطبيقية

مقدمة

لعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ *الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ) (القرآن الكريم, سورة قريش الآيتان 3،4) ، ومن هنا نلحظ أنّ الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي ، وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل "للأمن" هو: القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّى المجالات في مواجهة المخاطر التي تتهدَّدُها من الداخل أو من الخارج، في السلم والحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة (حسين الأسرج. 2010).

ارتكز مفهوم الأمن, نظريا, باعتباره أحد أسباب نشأة الدولة, كما يرى توماس هوبز في نظرية العقد الاجتماعي, على أن الأفراد في سبيل تحقيق أمنهم واستقرارهم, انتقلوا من حالة الطبيعة المتميزة بالصراع والحرب الطاحنة وخطر الموت الذي يتهدد الأفراد, إلى حالة الاجتماع. وتتميز هذه الحالة بإقرار حقوق للأفراد أهمها حق البقاء أو المحافظة على الذات, في إطار عقد اجتماعي نتيجة اتفاق بين الأفراد والحكام، يتخلون بموجبه عن حريتهم لصالح سلطة مركزية مشتركة. إن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي, وبذلك فإن الأفراد أوكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم (إمام عبدالفتاح, 1985 , ص 356).

لقد فاق الاهتمام بالتهديدات العسكرية للأمن القومي تقليديا كل التهديدات الأخرى خلال الحرب الباردة بالنسبة إلى أغلب خبراء الأمن, لدرجة ان المنهج التقليدي ركز على الدولة وعلى مواضيع السياسة العليا وعلى الأدوات العسكرية التي تتنافس بشدة. حتى أن العلاقة بين الأمن والأبعاد غير العسكرية في بعض مدارس الفكر السياسي, تتمحور حول علاقة تلك الابعاد بالصراع الدولي، أو في أثرها على وقوع الحرب مع وجود بعض الاستثناءات (Tome, 2010, p. 31).

ومع نهاية الحرب الباردة، نادت العديد من الآراء بضرورة توجيه الموارد التي كانت مخصصة لمعالجة التهديدات العسكرية إلى معالجة التهديدات غير العسكرية مثل الفقر على المستوى القطري والعالمي ، والأزمات التعليمية، والمنافسة الصناعية، والاتجار بالمخدرات، والجريمة، والهجرة الدولية، والمخاطر البيئية، وقلة الموارد، إلخ. (Baldwin, 1997, P. 126)

وقد أشار بالدوين إلى أن نهاية الحرب الباردة تثير بعض الأسئلة حول مدى أهمية الأمن العسكري بالمقارنة بالأهداف الأخرى للسياسة العامة؛ ففي حالات الفوضى يكون الأمن هو الهدف الأسمى، فلا يمكن للدول أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى مثل الهدوء والمكاسب والقوة إلا إذا كان بقاؤها مؤكدًا ومأموناً. وعلى الرغم من أهمية الأمن العسكري كهدف حيوي للدول، فإنه ليس صحيحاً أنّ تعارض هذا الهدف مع الأهداف الأخرى للسياسة العامة ستتم تسويته – أو يجب أن تتم تسويته – في صالح الأمن. ففي عالم ذي موارد نادرة سيكون هدف الأمن العسكري متعارضاً دائماً مع الأهداف الأخرى مثل: الرعاية الاقتصادية، وحماية البيئة، والرعاية الاجتماعية. ومعنى هذا أن السعي من أجل تحقيق الأمن يتضمن تكلفة الفرصة الضائعة – مثله مثل أي عمل آخر يقوم به الإنسان. (pp. 126 – 128)

إن اقتصار مفهوم الأمن الوجودي عند العلماء والباحثين والاكاديميين, على التهديد العسكري، وعدم شموله للتهديدات غير العسكرية من أي نوع, وتجنبهم للعديد من الحقائق الناشئة في عالم ما بعد الحرب الباردة, جعلته لا يعبر عن الأمن من الناحية العسكرية وحسب, لأن العالم أصبح أكثر ترابطا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا. إذ ظهرت سلسلة من المشاكل العالمية، وكثير منها ليست جديدة, ولكن لم تثر الاهتمام والتعاون في ظل عالم طغى عليه التنافس وسباق التسلح النووي. وبحكم طبيعته جعلت المجتمع الدولي أقرب بعضه إلى بعض في ظل انتهاء الحرب الباردة. ومن هذه القضايا انتهاكات حقوق الإنسان, والتهديدات للتنوع البيولوجي والاحتباس الحراري وانتشار فايروس نقص المناعة, والإرهاب العابر للدول الذي أصبح ظاهرة في عالم اليوم.

(Dierks, 2001, P. 8)

ولتحقيق أهداف الدراسة جُعل هيكلها في أربعة أجزاء:

عُقد الأول: لتأطير جذور الأمن الوجودي.

وأُفرد الثاني: لمنهجية الدراسة.

وكرّس الثالث: لتحليل متغيرات الدراسة واختبار اسئلتها.

وخُتم الرابع: بجملة من النتائج والتوصيات نظنّ أنَها تفيد الدولة الأردنية مدار البحث إفادة بيّنةً.

المبحث الأول

الإطار النظري

جذور الأمن الوجودي

يبدو أن نظرية الأمن الكلاسيكية المركبة ومفهومها الشمولي للأمن, تعد المدخل النظري الذي يمكن الاستناد إليه في تفسير مفهوم الأمن الوجودي الداخلي وتطوره, كون هذا المفهوم من المواضيع الجدلية التي تتطلب مناقشة تأملية وفقاً لمنظور متعدد:

- نظرية الأمن الكلاسيكية المركبة:

تطرح نظرية الأمن الكلاسيكية مفهوما أشمل للأمن, إذ يرى بوزان وزملاؤه أن الأمن هو حول الوجود (Buzan & Waever & Wild, 1998, P. 20), ومن ثم تصبح المسألة أمنية عندما تتعلق بالتهديد الوجودي لأي كائن ذي مرجعية استثنائية, كما أن طبيعة التهديدات الأمنية تبرر استخدام تدابير استثنائية لمعالجتها, فالأمن يحدد العمل السياسي، وينشئ القواعد المعمول بها في القضية الأمنية وتأطيراتها بحيث تتطلب أحيانا قرارات سياسية وأحيانا تتطلب اتخاذ تدابير أعلى من السياسة قد تصل إلى استخدام القوة العسكرية (P. 21).

ومن ثم فإن أي قضية إذا شكلت تهديدا أمنيا من أي نوع تصبح حجة لتغليفها بأطر سياسية عبر اتخاذ الدولة لتدابير تدخلية من أجل ترسيخ أمنها، في حال اعتبر هذا التهديد تهديدا وجوديا يتطلب اهتماما فوريا، وفي كثير من الأحيان على شكل تدابير طارئة. ووفقا لذلك، فإن أي قضية عامة موجودة بشكل مستمر في المدى المنظور تتراوح بين عدم التسييس، أي عدم اعتبارها جزءا من النقاش العام للدولة، وبين التسييس أي اعتبارها جزءا من السياسة العامة، ومن ثم تتطلب قرارا حكوميا لتخصيص الموارد لها.

على سبيل المثال, في الحالة المثالية حسب الليبرالية التقليدية، يجب على الحكومة عدم التدخل في الاقتصاد, فدائما ما يقيد "التدخل" من النمو ويدفعه للتراجع, لأن الاحتكار يضر بالمنافسة الكاملة، ويقضي على جهود الصناعة الوطنية في ابتكار إنتاج ذي جودة وبسعر منافس, كما أنه يمنع الصناعات الأجنبية من الدخول.

وهذا الوضع يمثل عدم تسييس القرارات. ولكن عندما يصاب الاقتصاد بعدم التوازن, مثل ظهور الاحتكار وبدء النظام الاقتصادي ككل في تحقيق درجات أكبر من البؤس والفقر, ودخول مجتمع حرية العمل والفكر في أزمات مهددة بشكل مباشر للعدالة والأمن الوطني, فإنه يكون الوقت المناسب لتدخل الحكومة لحماية الحريات الفردية والسماح بتكوين النقابات, فيجب هنا مثلا تقنين الأجور وكفالة تامينات البطالة والصحة وتوفير فرص تعليم متكافئة للجميع. مما يعني التوجه نحو تسييس للقرارات.

(طارق أبو هزيم, وخالد شنيكات, 2011, ص ص192 – 195)

وفي مثال آخر, تراجعت وتيرة الاقتصاد الأردني, وذلك من خلال تباطؤ نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنوات الأربع الأخيرة, أي منذ الأزمة المالية العالمية لتسجل ما معدله (3.3%). ويُعزى عجز الموازنة العامة إلى تزايد الفجوة بين الإيرادات العامة للحكومة الأردنية والإنفاق العام الحكومي, إذ نما عجز الموازنة بعد المساعدات بنسبة (30.7%) في عام 2012 مقارنة مع عام 2011 ليشكل ما نسبته (8.2%) من الناتج المحلي الإجمالي, مقارنة مع (6.8%) في عام 2011. علما بأن عجز الموازنة العامة بعد المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغ متوسطا لم يتجاوز (4.3%) خلال الاعوام (2001–2009). كما تفاقم حجم الدين العام والذي قارب (16831) مليون لغاية الربع الاول من عام 2013 , مقارنة مع (13401.7) مليون في عام 2011, وليشكل حوالي (75.5%) من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع (65.5%) خلال العام 2011. (البيان الوزاري لحكومة الدكتور عبدالله النسور, الجزء الثاني (برنامج عمل الحكومة 2013–2016), 2013, ص 1), هذا بالإضافة إلى الضغوطات على أداء الاقتصاد الأردني، التي تزايدت في السنتين الأخيرتين, في ظل عدم الاستقرار الاقليمي نتيجة ما أصبح يعرف بالربيع العربي وتداعياته. لقد دفع هذا الأمر الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة هذه الاختلالات، وانعكست هذه الإجراءات التصحيحية في موازنة عام 2013 والتي كانت منسجمة مع برنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي (وزارة المالية الأردنية, 2013). إذ جاء قرار تحرير اسعار المشتقات النفطية في شهر تشرين الثاني 2012, نتيجة لارتفاع فاتورة دعم المحروقات المقدرة في موازنة 2012 والتي سجلت 265 مليون دينار, و ارتفعت إلى

800 مليون بنهاية العام، جراء عدم اتخاذ قرار العودة إلى سياسة تحرير اسعار المشتقات النفطية.

(جريدة العرب اليوم, 2013)

هذا القرار يعني عدم التسييس لقضية دعم المشتقات النفطية. ولكن ستصبح القضايا الاقتصادية اكثر أمنا عندما تشرعن الحكومات أعمالها من خلال صياغة السياسات استجابة للتهديدات, ففي ظل الانعكاسات الخطيرة لقرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية على الطبقة الفقيرة والمتوسطة, جاء قرار سياسي للحكومة بالتدخل لحمايتهم عبر قرار يقضي بتقديم دعم مالي لكل أسرة أردنية يقل دخلها عن (10000) دينار سنويا , إذ وصل الدعم إلى ما يزيد عن (4) مليون مواطن بقيمة إجمالية بلغت حوالي (300) مليون دينار(جريدة العرب اليوم,2013). الأمر الذي يعني أن قضية دعم المشتقات النفطية تم تسييسها مرة أخرى, لمصلحة قضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد حاول علماء النظرية الأمنية الكلاسيكية المركبة تصنيف الأمن في خمسة قطاعات مختلفة ومتداخلة بدلا من تحديد الأمن فقط في المجال العسكري. وهذه القطاعات، يمكن اعتمادها لتوسيع المفهوم التقليدي للمفاهيم الأمنية وتطوير المزيد من تدابير ملموسة لتقييم حجم التهديدات، وهذه القطاعات تشمل القضايا الآتية:

– الأمن العسكري:

ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها. فقبل عقود قليلة خلت، كان مجتمع ما يستطيع أن يضمن لنفسه إشباعاً أمنياً ذاتياً من خلال تطوير قدرته على حماية سيادته وحوزة ترابه من الاستباحة الخارجية. ولم يكن يكلفه ذلك أكثر من تطوير بنيته التحتية العسكرية وقدرته الميدانية على القتال والدفاع. والمفهوم من ذلك أن معنى الأمن تطابق حينه مع معنى السيادة الترابية، فكان أن أوكلت مهمة حراسة تلك السيادة إلى جهاز من الدولة خاص بأداء المهمة عينها وهو الجيش وما يتفرع عنه من أجهزة ملحقة كالمخابرات ومراكز الدراسات الاستراتيجية (عبدالاله بلقزيز, 2013).

– الأمن الاقتصادي:

ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة, كما يتعلق الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والتكنولوجيا، والأسواق المالية وذلك للحفاظ على الشروط الاقتصادية للناس أو تحسينها. (Thomas, 1998, P. 455)

وقد حاولت الأمم المتحدة أن تجد معنى جامعاً للأمن الاقتصادي يفسره فتوصلت للتفسير التالي: "هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنَه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة". وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهي: الغذاء، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم (سعيد القليطي, 2007, ص 19).

ويمكن تعريف الأمن الاقتصادي للمواطن ليشمل تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة. وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي، ببساطة، في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم الأساسية، وهي: الغذاء، والمأوى اللائق، والرعاية الصحية الأساسية، والتعليم.
(International Labour Organization, 2004)

– الأمن السياسي:

يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأفراد الإنسانية الأساسية، واحترامها داخل المجتمع الذى يعيشون فيه. وتنحصر تهديدات الأمن السياسي في: القمع الحكومي، وانتهاكات حقوق الإنسان المنظمة، والتحول العسكري (مايا مرسي, 2011, ص 22).

وللأمن السياسي في الدولة أثران مباشران هما غاية ما تسعى اليه الحكومات الحديثة. الأول: زوال ما يهدد كيان السلطة الحاكمة, والثاني: زوال ما يعيق قدرة الحكومة على الحكم بفعالية, فالاستجابة للرغبة الشعبية في المشاركة السياسية كأهم مقومات الأمن السياسي تمكن الدولة من استثمار طبيعة الإنسان لدعم العمل السياسي في الدولة وتعزيز فعاليته, وأول المستفيدين في الدولة من ذلك هي السلطة الحاكمة, إذ تكتسب سلطتها صبغة شرعية من وجهتين: الأول, فعالية الساحة السياسية التي تمثل الطرف الاقوى فيها؛ والثاني, غياب مبررات الاستياء العام الذي

ينتج عادة من استئثار الفئة التي تسيطر على الحكومة بكل العمل السياسي في الدولة. (فهد الشقحاء, 2004, ص ص72 – 73)

وهذا يعني أن الأمن السياسي يتعلق بالاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكم، والقيم والأيديولوجيات التي تعطيها الشرعية. الاستقرار الإداري أو الحكومي ينظر له, على سبيل المثال، في محاولات لحماية أو تعزيز المثل الديمقراطية الحرة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين للمشاركة السياسية الفاعلة عبر إجراءات مفتوحة ونزيهة, وضمن هياكل مستقرة للوصول بطرق سلمية للسلطة, وهنا الأمن السياسي يتعلق بشكل عام بالاستقرار التنظيمي للأوامر الاجتماعية (Rifkin, 2000, p. 22)

وبعبارة أخرى نجد أن الأمن السياسي يقيس مدى سرعة استجابة الدولة من خلال قراراتها للتهديدات غير العسكرية التي تتعرض لوجودها، سواء الداخلية أو الخارجية. ومن ناحية سياسية يمكن فهم وجود التهديدات والتحديات التي تواجهها الدولة وخصوصا لمبادئها وسيادتها وأيديولوجيتها, وحتى لوجودها كدولة.

– الأمن الاجتماعي:

ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها. ويهدف الأمن المجتمعي إلى حماية الأفراد من فقدان علاقاتهم التقليدية وقيمهم ومن العنف الطائفي والعرقي، وتنحصر تهديدات الأمن المجتمعى في: انهيار الأسرة، وانهيار اللغات والثقافات، والتفرقة العنصرية والمعاداة، والإبادة والتطهير العرقي (مايا مرسي, 2011, ص 22).

– الأمن البيئي:

ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. ويتناول بوزان مفهوم الأمن البيئي في مسألتين: الأولى هي العوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة سواء أكانت نزاعات عرقية أم إقليمية، والثانية تتمثل في تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية. وتتلخص الفرضية التي انبثق عنها مفهوم أمن البيئة في أن الضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية والاستهلاك المفرط

للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطاراً تهدد صحة الإنسان ورفاهيته والتي لا تقل في درجة خطورتها عن الأخطار العسكرية التقليدية (ناول عبدالهادي, 2008).

– الأمن الوجودي:

عن طريق استخدام نظرية الأمن الكلاسيكي المركبة, يمكن مناقشة المواضيع التي تعتبر تهديدا وجوديا لأمن أي كائن أساسي ومعالجتها، ومنها كيان الدولة. إن ربط التهديدات التي تتعرض لها بعض المصالح الحيوية الوطنية والتي قد تشكل تهديدا وجوديا على كيان الدولة, تدفع النشطاء السياسيين لنقل تلك القضايا المهمة إلى عناوين الصحف والوسائل الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي, بهدف كسب تأييد شعبي لهذه القضايا.

ركزت مفاهيم الأمن لفترة من الزمن على مواضيع الحرب والسلام, والقمم الدبلوماسية, والردع النووي, وضبط التسلح, والتحالفات العسكرية, والدفاع عن المصالح الوطنية, أو عن الأمن القومي, والأمن الدولي, وهذه مرتبطة بوصفها من خصائص ومهام الدولة. في المقابل, فإن مواضيع السياسة المنخفضة ركزت على مواضيع, مثل البيئة, والطاقة, وتدفق المهاجرين, والفائض السكاني, والصحة, وانعدام التنمية, بالرغم من كونها مصدرا من مصادر المشكلات, فإنها نادرا ما اعتبرت أخطارا أو تهديدات للأمن الوطني أو الأمن الدولي (Wirtz ,2007, p 338), وهو ما يؤكد ميلاد أنماط جديدة من الأفعال والفواعل والتحولات والإفرازات والمشكلات, ومن هذه التحولات الجديدة ما هو نظري مفهومي مثل متغير القوة, والمصلحة القومية... ومنها ما هو عملي كنسق العولمة والأزمات والصراعات العرقية وانتشار الاسلحة, وانفتاح الحدود وزوال الحواجز التقليدية (السعيد لوصيف, 2010, ص 270).

حتى إن الكثيرين يعتقدون أن تطبيق المنطق التقليدي لأمن الدولة على كيانات الدول غير المستقرة غير كاف، أو في الحالات التي تكون فيها الدولة بحد ذاتها مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن لشعبها. في الواقع فإنه في كثير من الحالات، تكون البيئة الداخلية للدولة أقل استقرارا، من البيئة الدولية، لدرجة أنه يتم توصيف

بعض الدول بأنها دولة فاشلة ، ودولة هشة ودولة في الانهيار, نتيجة عدم الاستقرار والذي قد يؤدي بالنهاية إلى انهيار الدولة (Tome, 2010, p.31).

وهذا يعني، بطبيعة الحال، تغيير جوهري لمفهوم الأمن, ومن ثم عندما تكون حقوق الإنسان والبيئة محمية، تميل حياة وهويات الناس إلى أن تكون آمنة. أما عندما لا يتم حمايتهم، يصبح الناس غير آمنين، بصرف النظر عن القدرة العسكرية للدولة التي يعيشون فيه (Klare & Thomas 1994: 3-4).ومن ثم، لم يعد ينظر إلى الدولة باعتبارها المرجع الرئيسي والوحيد للأمن حسب المفهوم التقليدي للأمن، بل أصبح أمن الأفراد والمجتمعات يكتسب أهمية كبيرة.

فعلى سبيل المثال, تصلح الثورات العربية، التي دشنتها الثورة التونسية في 14 من يناير/ كانون الثاني 2011، مدخلاً لعملية تقييم وإعادة نظر للكثير من الأفكار والأحكام التي هيمنت على مفهوم الأمن الوجودي. أوليس التعدّي على الحريات وانتهاك حقوق الإنسان، والتوقيف الاعتباطي خارج إطار القانون، والتعذيب الذي تعرّض له معتقلو الرأي والضمير، والهيمنة على القضاء والتدخل الفاضح في شؤونه، واحتكار الثروات الوطنية من قبل فئة قليلة على حساب الأكثرية، وانتشار الفساد والمحسوبية، وتراجع التعليم، وزيادة حدة التفاوت الاجتماعي وانحسار دور الطبقات الوسطى، وتعثّر التنمية، أوليست كل تلك الظواهر تشكل أسباباً كافية لاندلاع الثورات في أي مجتمع بشكل عام؟

إن ملاحظة ما جرى في بعض الدول العربية، بما يعرف بالربيع العربي وانعكاساته الخطيرة, التي وصلت في بعض الدول إلى حالة التهديد الوجودي لكيان الدولة كما هو الحال في سوريا, وعدم الاستقرار في مصر, والانفلات الأمني وشبح التقسيم في ليبيا, والمرحلة الانتقالية في اليمن المحفوفة بمخاطر الحرب الأهلية وانفصال الجنوب، تمثل في الواقع تهديدات حقيقية لوجود الدولة. وهذا يؤكد كما سبق وأشرنا في المشكلة البحثية على اقتصار مفهوم الأمن الوجودي على التهديد العسكري الخارجي. وعلى الرغم من تجاوز المفهوم التقليدي للأمن ليتناول قضايا غير عسكرية, إلا أن المفهوم ما زال غامضاً, إذ لم يتم الحديث عن المخاطر الأمنية ذات المصدر الداخلي بشكل واضح باعتبار أن بعض القضايا الداخلية, قد تشكل تهديداً وجودياً على كيان الدولة والفرد ونوعية حياته, كما سيتم توضيحه من خلال محاولتنا لتطوير مفهوم الأمن من خلال تركيزه على أهمية القضايا الداخلية كمهدد للأمن الوجودي

للدولة. وفي سياق مفهوم الأمن الوجودي الداخلي سيتم دراسة حالة الأردن في ظل ظاهرة ما يسمى بالربيع العربي.

مما سبق يمكن القول بأن معالجة بعض الباحثين في العقدين الماضيين قد ركزت على مسائل أمنية تجاوزت المفهوم القديم للأمن ذي الطبيعة العسكرية ليتناول قضايا جديدة غير عسكرية, إذ أكد ليفي على الطبيعة الخارجية للتهديدات العسكرية وغير العسكرية على الأمن القومي, فقد عرف التهديد للأمن القومي بأنه الوضع الذي تكون فيه قيم بعض الدول متجاهله بشكل كبير بسبب العمل الخارجي (Levy,1995, p 40), كما ان ريتشارد اولمان تراجع عن رؤيته, فبعد أن دافع بداية عن ارتباط الأمن بالمفهوم العسكري (Ullman, 1983,p. 129), عاد ونظر للأمن بمفهومه الشمولي. (Ullman, 1995, pp. 3-12)

بيد أن محاولة ليفي لا تزال غامضة نوعا ما، وتجعل من الصعب قياس شدة الواقع وحجم التهديدات أو الأثر الذي قد يترتب على الاستقرار السياسي أو الاقتصادي للدولة, في حين قدم اولمان تعريفا ولكنه لم يميز بشكل واضح بين التهديد الداخلي أو الخارجي, إذ عرف التهديد للأمن القومي بانه عمل أو تسلسل للأحداث يهدد بشكل جذري وعلى مدى فترة قصيرة نسبيا من الوقت نوعية الحياة لسكان دولة ما، وهو تضييق بشكل كبير وواضح لنطاق الخيارات السياسية المتاحة للدولة أو للقطاع الخاص (الهيئات غير الحكومية: الأشخاص والمجموعات والشركات) داخل الدولة (Ulman 1983,p. 133).

ومن أجل أن يكون أي تعريف للأمن مفيدا يجب أن يحسب مجموعة متزايدة من التهديدات غير العسكرية الداخلية, فقد أظهرت الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية بما بات يعرف بالربيع العربي وتداعياته, أن هناك تهديدات أمنية ذات طبيعة داخلية تهدد كيان الدولة.

وفيما يتعلق بقياس التهديدات الداخلية الوجودية على الأردن, سوف يتم التعامل معها وقياسها, من خلال مصفوفة الأمن الوجودي, والتي تم تطويرها بناء على الدراسات السابقة, وبما يتناسب وموضوع الدراسة, تم اللجوء إلى مصفوفة أمنية طورها العالم فولكر فرانك (Franke, 2005, ص.20-24), بناء على إطار وضعه

العالم دوفرز (1995,Dovers), لتقييم حجم التهديدات الأمنية التي يمكن أن تقيس مستويات التهديد وكيفية التعامل معها مواجهة أو تكيفا من جانب, وعدم إدراك وجود تلك التهديدات من جانب آخر (Franke, 2005, ص.20-24).

وبناء على ذلك تم تطوير مصفوفة جديدة تناسب موضوع الدراسة, استناداً إلى مصفوفة فولكر فرانك, تشمل ثلاثة مقاييس, يمكن من خلالها تقييم وقياس وجود تهديد أمني من عدمه, كما يمكن من خلالها تحديد القضايا التي يجب أن تكون مستقرة أمنيا, والقضايا التي يمكن معالجتها من خلال السياسة المؤسسية بشكل دقيق وواضح, مع ملاحظة أنه كلما كانت نسبة المشاكل أكثر من خلال المقياس كان تأثيرها أشد على الأمن الوجودي وهي كما يلي:

(أولاً): المقياس المكاني للسبب والتأثير:

يهدف إلى وصف حجم الانتشار (التوزيع) الجغرافي لأثر التهديد داخل الحدود السياسية, على افتراض أنه كلما كان التهديد أكثر انتشارا يكون أثر التهديد نفسه شديدا وفي نفس الوقت, كلما كان هناك صعوبة في الاعتماد على وضوح آلية الرد السياسية المعتمدة للقضاء على التهديد كان تأثيره أكثر قوةً, إذ تصنف المصفوفة إجراءات الانتشار (الفعل) وفق الترتيبات التالية:

1- محليا: التهديد, الفعل يؤثر فقط على مناطق محلية داخل الدولة المستهدفة (المعنية) مثال ذلك (منطقة محدد, بلدة, جيران, أو ما عدا ذلك منطقة محددة وواضحة)
2- وطنيا: التهديد, الفعل المؤثر على الدولة المستهدفة كلها.
3- إقليميا: التهديد, الفعل المؤثر على مجموعة من الدول، إما أن تكون مستهدفة أو أن تكون مرتبطة جغرافيا بالدولة المستهدفة.
4- دوليا: التهديد, الفعل المؤثر على دولة أو دول, والمنطقة المحيطة, ودول أخرى ليست ضمن المنطقة المستهدفة.
5- عالميا: التهديد, الفعل المؤثر على العالم كله.

(ثانياً): التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد:

يصف الأطار الزمني لتوقع وقوع التهديد. إذ تصنف المصفوفة الإجراءات الآتية التالية:

- بعيد: التهديد لن يتحقق (الفعل سوف لن يحدث) لعقود أو حتى لقرون.
- وشيك (قريب): التهديد سيتحقق (الفعل سوف يحدث) خلال سنوات, أو خلال عقود.
- فوري: التهديد سيتحقق (الفعل سوف يحدث) خلال أشهر, أو خلال سنوات.

(ثالثاً): طول عمر التأثيرات المحتملة:

تصف مدة تأثير التهديد (الفعل) التي سوف يشعر بها. إذ تصنف المصفوفة الإجراءات التالية:

1- قصير الامد: التأثيرات سَتَدُومُ فقط لفترة قصيرة، شهور، ومن المحتمل لسَنَوات.
2- زمن متوسّط: التأثيرات سَتَدُومُ لسَنَواتِ، ومن المحتمل لعقود.
3- مدى بعيد: التأثيرات دائمة أَو سَتَدُومُ لأجيالِ.

إذ تم تناول التهديد الأمني الوجودي الداخلي على الأردن في حال عدم تأمين تلك التهديدات, من خلال المصفوفة التي تم تطويرها سابقاً, عبر استخدام مثالين اثنين هما: **الفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي– حالة الأردن**, كحالة تطبيقية على تطور مفهوم الأمن من الناحية الواقعية في ظل ما يسمى بظاهرة الربيع العربي وعدم الاستقرار في المنطقة العربية. إذ إنه في الإطار العملي يمكن أن يؤدي الفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي, إلى زعزعة استقرار المجتمع المدني وانسداد آفاق التحول نحو الحاكمية الرشيدة. لذلك فإن تفادي تفاقم الاحتقان السياسي والاجتماعي، واتساع دائرة الإحباط، وارتفاع درجة التوتر والاستعداد للانفجار والإنفلات والعنف لدى أغلب الأوساط الاجتماعية وعلى جميع المستويات يصبح مهما لتوسيع فهم معنى الأمن الداخلي الوجودي.

وبتطبيق المصفوفة المحددة للتهديدات الوجودية الداخلية على الحالة الأردنية, فإن التطبيق سيكون من خلال المثالين وهما: الفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي, وذلك على النحو التالي:

أ- حالة الفقر في الأردن

من المتفق عليه أن الفقر يعني عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة المطلوب والمرغوب فيه اجتماعياً, وهو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أحد مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً, وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وفقدان الاحتياطي أو الضمان, لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والكوارث والأزمات (محمد باقر, 1996, ص 1).

تُعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر الإنسانية التي تعتقد الكثير من الدراسات بأنها من محركات التغيير, التي قد تتجاوز حدود المشكلة لتصبح مصدر تهديد للأمن والسلام, لهذا فإن الحكومات والمؤسسات الدولية أولت هذه الظاهرة جُل اهتمامها (محمد العجلوني, 2010, ص 1-2), لأن الفقراء يتكون لديهم مواقف انتقادية تجاه بعض المؤسسات الأساسية للطبقات المسيطرة (للسلطة), وكراهية للشرطة, وفقدان ثقة بالحكومة, وأولئك الذين في المواقع والمراكز العليا, والشك بوجود الخير (سوء الظن) الذي يمتد حتى إلى المؤسسات الدينية, تعطي هذه العناصر ثقافة الفقر إمكانات عالية على الاحتجاج, وعلى أن تستخدم في حركات سياسية موجهة ضد السلطة(تيمونزروبيرتس وأيمي هايت,2004,ص ص171: 172) .

لقد أصبح موضوع الحد من ظاهرة الفقر يحظى باهتمام عالمي ودولي, ويتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية والوطنية وذلك للقضاء على الفقر أو الحد منه. فخلال الخمسينيات من القرن العشرين كان, الافتراض السائد للسياسة الأمريكية أن النمو الاقتصادي- القضاء على الفقر والمرض والجهل, كان ضروريا من أجل التطور السياسي والاستقرار السياسي (تيمونز روبيرتس وأيمي هايت, 2004, ص 230), ففي عام 1996 أعلن السكرتير العام للامم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي بان عام 1996 هو عام القضاء على الفقر, وفي شهر ايلول من عام 2000 تم اعتماد إعلان الألفية من قبل 191 دولة, إذ تضمن إعلان الألفية ثمانية أهداف رئيسية, ومن أهم تلك الأهداف مكافحة الفقر المدقع والجوع (الأمم المتحدة, 2000, ص 3). لقد أظهر تقرير حالة الفقر في الأردن للعام 2010 ارتفاع مستويات الفقر في المملكة إلى 14.4% حسب المنهجية الجديدة فيما بلغت نسبته 13.3% في العام 2008، علما

بأن مستوى الفقر للعام 2010 لو طبقت به منهجية العام 2008 لبلغ 10.5% (دائرة الاحصاءات العامة, 2012, ص4).

حمل التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2014 توقعات متفائلة لمسيرة الاقتصاد العالمي, لكن هذا التفاؤل لم يمتد إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا, إذ اعتبر التقرير أن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في مصر وتونس والصراع الدائر في سوريا والامتدادات الإقليمية له في لبنان والأردن أضعف النشاط الاقتصادي في تلك البلدان. (تقرير البنك الدولي, 2014)

وقد تبنت الحكومة عدداً من المبادرات والبرامج للحد من الفقر، واعتمدت السياسات التي تهدف للتخفيف من آثاره السلبية، إذ عمدت الحكومة إلى إنشاء صندوق المعونة الوطنية في العام 1986 ، ليأخذ على عاتقه تقديم المعونات النقدية والمساعدات العينية للفقراء. وتم إجراء أول دراسة رسمية متخصصة لدراسة جيوب الفقر وذلك في العام 1989تضمنت تعريف الفقر وقياسه والتعرف على خصائص الفقراء وأماكن وجودهم، لغايات اتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من هذه الظاهرة. وقد تم تحديث هذه الدراسة في العام 1992 لتأخذ بالحسبان المتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة خلال العام 1991 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي, 2013, ص709-715).

كما أقرت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر 2002 (نحو أردن أفضل)، وذلك بهدف مكافحة الفقر بصورة شمولية، تأخذ بالحسبان الأبعاد التعليمية والصحية، لبناء قدرات الفقراء وتمكينهم، وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية، من خلال تنمية المجتمعات المحلية، وزيادة سقف المعونة الوطنية، وتوسيع قاعدة المنتفعين، ودعم التمويل الميكروي. كما اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر 2013- 2017، التي لا زالت قيد التنفيذ، وتهدف إلى تطوير إستراتيجية وخطة عمل موجهة بالنتائج بأسلوب شمولي، وذلك لاحتواء الفقر، والحد من التهميش وعدم المساواة، واعتماد منهج حقوق الإنسان كمنطلق رئيس، وذلك من خلال أوراق عمل متخصصة لمعالجة مختلف الجوانب المتعلقة بالمحاور الخمسة الرئيسة للاستراتيجية: الرفاه الاجتماعي, والنوع الاجتماعي، والتشغيل, وروح المبادرة والإبداع, من منظور داعم

للفقراء، وخدمات التعليم والصحة الشاملة، والزراعة والبيئة والتنمية الريفية للفقراء، البنية التحتية ومساكن الفقراء.

(المجلس الاقتصادي والاجتماعي, 2013, ص ص709 – 715)

وبالرغم من تعدد البرامج والسياسات التي هدفت إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتنوعها، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وبالرغم من الجهود الكبيرة والأسلوب التشاركي الذي أعدت من خلاله هذه المبادرات وتحديد الأولويات، إلا أنه يلاحظ أن نسب الإنجاز لم تكن بمستوى الطموح، لاتسام هذه البرامج والسياسات بعدم الاستدامة، وغياب الخطط التنفيذية لها، والمصحوبة بنظم المتابعة والتقييم، بالإضافة لعدم التزام الجهات الشريكة بالنظرة الشمولية لهذه المبادرات، وعدم التنسيق فيما بينها، فكل ذلك ساهم في ضعف الأثر الايجابي المنشود لها.

إذ تشير الارقام الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إلى أن حجم الطبقة الوسطى في الأردن قد تراجع إلى ما نسبته 29% من مجموع السكان، إذ إن ما نسبته 48.4% من الأردنيين تبعا لذلك هم معرضون إلى الإنزلاق نحو الطبقة الفقيرة إن لم يكونوا قد وصلوا إليها فعلا، رغم أن بيانات الفقر لعام 2013 ما زالت تقدره بنحو 14.4% فقط لا غير. الطبقة الوسطى الأردنية التي بقيت على مدار عقود ماضية هي المحور الأساسي للمجتمع الأردني، ووصلت التقديرات بشأنها حوالي السبعين بالمئة من السكان، تدنت وفق أرقام مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2008 إلى ما نسبته 41.1% ثم لتنحدر إلى حوالي ربعهم خلال السنوات الخمس الأخيرة حسب التقرير السنوي لعام 2012 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي).

وقد لجأت الحكومة إلى بعض التدخلات المباشرة والآنية لامتصاص الأثر التضخمي للازمة الاقتصادية للعام 2008 التي من أبرزها رفع سقف المعونة الوطنية لما قيمته 180 ديناراً شهرياً للأسرة بدلا من 156 ديناراً، وفقاً لمنهجية الانتفاع المعتمدة لدى صندوق المعونة الوطنية، إذ وصل عدد الحالات المنتفعة لحوالي 86 ألف حالة، بقيمة إجمالية حوالي 75 مليون دينار سنوياً, وارتفاع عدد المناطق التي اصطلح على تسميتها بجيوب الفقر، وهي تلك المناطق التي تزيد نسبة الفقر فيها على 25%، إذ ارتفع عدد هذه المناطق من 22 منطقة في العام 2006 ليصل إلى 32 منطقة في العام 2008.

(المجلس الاقتصادي والاجتماعي, 2013, ص ص715 – 717)

وهذا يعني أن كل ما يتردد عن أنها – الطبقة الوسطى – قد تلاشت مع تآكل دخول المنطوين تحت لوائها، هو حقيقة واقعة تصرخ في وجه جميع المخططين والمنفذين من أجهزة حكومية تتعامى عن الواقع بالمزيد من تحميل الأعباء على كواهل لم تعد قادرة على الانحناء أكثر.

ومع غياب الخطط الوطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتوزيع عوائد ومكتسبات التنمية بعدالة، انتشر الفقر، والجوع، والبطالة، والتفاوت الطبقي، وارتفعت الأسعار، وانهارت الطبقة الوسطى، فيما استأثرت بالثروات الوطنية وأثّرت بطريقة غير مشروعة فئة محدودة جداً من المتنفذين، والتجار الجشعين ولصوص المال العام، الذين تُرك لهم الحبل على الغارب لينهبوا مقدرات الشعب.

ويمكن القول بأن الفقر والإحباط هما من أهم الأسباب التي تؤدي إلى العنف المجتمعي, كما اشار الأمير الحسن بن طلال ، مبينًا أنهما يؤديان إلى "خلخلة التركيبة الاجتماعية في المجتمع"؛ ومحذراً من أن التحديث المادي حلّ مكان التطور العلمي للعلاقات بين البشر (الحسن بن طلال).

ب- الإصلاح السياسي الحقيقي

غاية الإصلاح السياسي الديمقراطية والحكم الرشيد؛ فالهدف الكبير من وراء الإصلاح السياسي هو أن تكون هناك ديمقراطية، وأن يكون هناك حكم رشيد؛ فكل الأدبيات التي تأتي من المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، ومن دوائر غربية وغيرها، تركز على مفهوم الحكم الرشيد حتى ولو لم تصل إلى مستوى الحكم الديمقراطي، فالمهم أن يكون هناك حكم رشيد, والحكم الرشيد هو أن تكون هناك دولة كفؤة وفعالة ونزيهة، ودولة قادرة على التعامل مع قضايا المجتمع وفي حل المشكلات وأن تكون هناك شفافية، ومحاسبية، ومشاركة من كافة الأطراف ذات العلاقة تشارك في صنع القرار، وأن تكون هناك لا مركزية، بمعنى أن لا تتركز السلطة بيد شخص أو تكون في العاصمة، ولكن تكون هناك سلطات حقيقية للمؤسسات المحلية، إلى غير ذلك من عناصر الحكم الرشيد (كمال المنوفي, 2005, ص 11).

ويشير المنوفي إلى أن أهم عناصر الإصلاح السياسي, الإصلاح الدستوري؛ فالإصلاح الدستوري مسألة غاية في الأهمية؛ إذ لا يمكن أن يتحقق إصلاح سياسي بغير إصلاح دستوري؛ فهل يُتَصور أن يكون هناك إصلاح سياسي لبلد لا يوجد فيه دستور؟ فهذا أمر غير متصوَّر، فتكون النقطة إذاً بوضع دستور يحدد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وكيف تشكل السلطات العامة؟ وما مدى صلاحية هذه السلطات؟ وما هي العلاقة بين كل سلطة وأخرى؟ وأن يكون هناك نص واضح عن الحريات والحقوق العامة للمواطنين، وإذا كان هناك دستور ولكن الواقع تجاوزه؛ فلابد من أن يعدل الدستور لينسجم مع الواقع، إذن الإصلاح الدستوري يكون إما في بلد يفتقر للإصلاح الدستوري، أو تعديل دستور في بلد تجاوزه الواقع (ص12).

إذ إن وجود المؤسسية تعني وجود معايير قانونية تحكم عمل المؤسسات بعيداً عن الجمود والشخصانية والتحكم أو التسلط, وهذا مهم جدا لاستيعاب المطالب والقدرة على إدراك التوقعات التي يحدثها الإصلاح, ومن دون ذلك سينهار النظام السياسي أو يتعرض لحالة إنعدام الأستقرار السياسي (أمين مشاقبة, 2011, ص24).

وهذا يعني أن الإصلاح السياسي هو نتاج عملية ديناميكية يستجيب فيها القادة السياسيون للمعارضة لتحقيق أهدافهم, فطبيعة التهديد الذي يواجهه النظام تشكل حالة الاستجابة للإصلاح (Bratton and De Wall,1992).

– حالة الإصلاح السياسي بالأردن

لقد بدأت محاولة عملية الإصلاح في الأردن بإجراء انتخابات نيابية استجابة لحركة الاحتجاج التي اندلعت في نيسان عام 1989 (فارس بريزات,2011, ص1), إذ استأنف الأردن مسيرته الديمقراطية، بناء على توجيهات الملك حسين, إذ تم إلغاء الأحكام العرفية والقوانين المقيّدة للحريات العامة مثل قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، وتم استئناف الحياة النيابية إذ أجريت انتخابات نيابية نزيهة، أفرزت مجلس نيابي نشط، حاول القيام بالدور المنوط به دستورياً من حيث الرقابة والمحاسبة وسن تشريعات رشيدة تعزز التحول الديمقراطي في البلاد، فصدر قانون للأحزاب السياسية عام 1992 بعد ما يقارب أربعة عقود من حظر النشاط الحزبي في البلاد، وتمتع المواطنون بحرية الرأي والتعبير والاجتماع، وبدا ذلك ممارسا بحرية واضحة (محمد بني سلامة, 2013, ص25) وبالرغم من هذه الاجراءات الإصلاحية فقد أجريت انتخابات سنة 1993

وفق قانون انتخاب مؤقت (قانون الصوت الواحد) الذي كان الهدف منه تقليص وجود الإسلاميين والقوى السياسية المعارضة الأخرى ليتاح للدولة تمرير معاهدة السلام مع اسرائيل بيسر (فارس بريزات,2011, ص2), فالمشكلة ليست في إقامة الانتخابات بل في خلق مؤسسات. في العديد من البلاد الآخذة في التحديث تخدم الانتخابات فقط في رفع قدرة القوى الاجتماعية التمزيقية وغالبا الرجعية, وفي هدم بنية السلطة العامة (تيمونز روبيرتس وأيمي هايت, 2004, ص232).

وفي بداية حكم الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في العام 1999 ، عَهد الملك إلى كل حكومة معيّنة تقريباً ببعض جوانب الإصلاح السياسي, بيد أن ما كان جديداً في كتاب التكليف لحكومة البخيت الثانية هو الاعتراف الصريح بأن عملية الإصلاح شابتها ثغرات واختلالات، وأن هذه الثغرات والاختلالات كانت نتيجة الخوف من التغيير من قبل بعض من قاوموه لحماية مصالحهم الخاصة.. مما كلّف البلاد ثمناً باهظاً وحرمها من الكثير من فرص الإنجاز (مروان المعشر, 2011, ص3).

أظهرت التطورات التي شهدها الأردن متأثرا بظاهرة الربيع العربي أن القيادة السياسية لا تعيش حالة إنكار سياسي لهذا الوضع, فقد أقال الملك عبدالله الثاني حكومة سمير الرفاعي التي لم تحظ بالشعبية, وذلك في الأول من شباط فبراير 2011, بعد أسابيع من الاحتجاجات التي سبقت الانتفاضات في كل من تونس ومصر, وعهد إلى الدكتور معروف البخيت, وهو جنرال سابق في الجيش ورئيس وزراء سابق تشكيل حكومة جديدة, وكانت مهمة البخيت هي "القيام بخطوات سريعة وملموسة لإطلاق عملية إصلاح سياسي حقيقية تعكس رؤية (الأردن) للإصلاح الشامل والتحديث والتنمية". وعلى الرغم من أن الإشارات إلى الإصلاح كثرت في كتاب التكليف الأحدث هذا, إلا أنها لم تكن جديدة (مروان المعشر, 2011, ص 3). فقد كانت دون مستوى طموح الحراك الشعبي الذي يطالب بديموقراطية برلمانية حقيقية، تعكس سمات الفصل بين السلطات، والحد من السلطات الكبيرة التي يتمتع بها القصر في إدارة العملية السياسية، إذ يقدم الأردن حالة نمطية لطبيعة الجدل بين الداخل والخارج حول ما آل إليه الحراك الشعبي الذي يشهده منذ مدة، وتطلعاته للإصلاح السياسي في ظل وجود الملكية وليس إزاحتها عن السلطة، كما حدث ببلدان مجاورة (علاء سالم).

لذا فقد طالب المحتجون بإجراء إصلاحات دستورية جوهرية تسهم في تخلي الملك عن بعض صلاحياته وتفويضها للحكومة، وإعادة النظر ببعض القوانين الناظمة للحياة السياسية وفي مقدمتها قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية، وكذلك إعادة النظر بالنهج الاقتصادي بما يسهم في تخفيض نسب الفقر والبطالة، وإيقاف غلاء الأسعار، ومكافحة الفساد (محمد بني سلامة,2013, ص25).

أما فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية, فقد أدخلت تعديلات غير مسبوقة على دستور 1952 نالت من 42 مادة بالتغيير والحذف والإضافة، وكانت قياساً للتعديلات التي شهدها هذا الدستور طوال الحقب الماضية، وكانت بمثابة نقلة نوعية تجاه إفراز ممارسة ديموقراطية إيجابية، ولكنها لم تستجب لجوهر المطالبين بالإصلاح السياسي الحقيقي، والتي تصب في إبراز القيم الديموقراطية للممارسة السياسية، ونذكر هنا المادتين 35 و36 اللتين كانتا خارج سياق تلك التعديلات، إذ تنص الأولى على احتفاظ الملك بحقه في تكليف رئيس حزب الأغلبية بتشكيل الحكومة، والثانية حقه في تعيين أعضاء مجلس الأعيان الغرفة الثانية للهيئة التشريعية بعد مجلس النواب (علاء سالم).

وبخصوص تكليف حكومة النسور الثانية فقد جاءت استنادا إلى تقرير المشاورات النيابية التي قام بها رئيس الديوان الملكي مع النواب على اختلاف انتماءاتهم السياسية والفكرية, وقد رأى المحللون ان تلك المشاورات كانت صورية، وذلك لاسباب بنيوية, أولها قانون الانتخاب الرجعي الذي أفرز مجلس النواب السابع عشر والذي أبقى على نظام الصوت الواحد المجزوء بنسخته الأردنية التي تمتاز بالخلل في تقسيم الدوائر الانتخابية، بالإضافة إلى أن تجربة القوائم الوطنية المغلقة قد أثبتت فشلها في تحقيق الغاية منها والمتمثلة بالزج بالأحزاب السياسية وتمثيلهم في مجلس النواب. أما ثاني هذه العوامل فيتمثل في سوء إدارة تلك المشاورات بمرحلتها الأولى الخاصة باختيار رئيس الوزراء والثانية الخاصة باختيار الوزراء فقد غابت المعايير والأسس الواضحة المعلنة في اختيار رئيس الوزراء وأعضاء حكومته (ليث نصراوين, 2013), إذ خلت من أعضاء مجلس النواب، وحتى من مرشحي الكتل البرلمانية، الأمر الذي فسره مراقبون بأنه إعلان فشل للمسار السياسي وعودة لنقطة الصفر, وأنها ما هي إلا تتويج لفشل مسار عملية المشاورات البرلمانية، مما يعني استحالة وصفها بأنها حكومة برلمانية، بل هي حكومة تقليدية (الجزيرة نت).

إذ إن وجود المؤسسية تعني وجود معايير قانونية تحكم عمل المؤسسات بعيداً عن الجمود والشخصانية والتحكم أو التسلط, وهذا مهم جدا لاستيعاب المطالب والقدرة على ادراك التوقعات التي يحدثها الإصلاح, ومن دون ذلك سينهار النظام السياسي أو يتعرض لحالة انعدام الاستقرار السياسي (أمين مشاقبة, 2011, ص. 24).

– مقاييس مصفوفة الأمن الوجودي:

أولاً: المقياس المكاني للسبب والتأثير:

يصف هذا المقياس الانتشار الجغرافي لأثر التهديد داخل الحدود السياسية, على افتراض أنه كلما كان اكثر إنتشاراً فإن نتائج التهديد نفسه, ذات أثر شديد, مع عدم وضوح لآلية الرد السياسية المعتمدة لمواجهة هذا التهديد. ويكون التهديد إما محلياً أوطنياً أواقليمياً أودولياً أو عالمياً.

وبالنسبة إلى هذا المقياس, فإنه يمكن تطبيقه ضمن انتشار مكاني خاص بالأردن, وأن المقياس سيكون على المستوى الوطني الذي يشير إلى وجود التهديد الذي يؤثر على الدولة الأردنية بكليتها, نتيجة ازدياد رقعة الفقر. والشواهد على ذلك تتمثل بعدم قدرة الدولة الأردنية على مواجة مسببات التهديدات والمتمثلة بزيادة معدلات الفقر كما تشير الأرقام الرسمية.

ثانياً: مقياس التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد:

يصف الإطار الزمني لتوقع وقوع التهديد. وبالنسبة إلى هذا المقياس, يمكن تطبيقه زمانياً على الدولة الأردنية, ومن ثم فإن التهديد يتم تحديده بمدى من المتوقع أن يكون مدى زمنيا بعيدا أو وشيكا أو فوريا.

ثالثاً: مقياس طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديدات:

والتي تشير إلى المدى الذي قَد يؤثر فيه التهديد على استقرار القطاع المستهدف في أسوأ سيناريو متوقع وهو انهيار القطاع. كما تصف الدرجة التي يمكن أن يكون أثر التهديد حقيقة مفهومة ويمكن قياسها.

ومن هنا وجد الباحثان أن الفئة النخبوية الأمثل في الاستناد لرؤيتها هم أساتذة الجامعات بوصفهم قادة أكاديميين يسعون إلى الارتقاء برفعة وطننا الحبيب وطرح أفق المستقبل برؤى أكاديمية بحثية واضحة أمام قيادته الحكيمة. ولتحقيق ذلك,

ستعالج الدراسة مشكلتها في إطارين هما: نظرية الأمن الكلاسيكية المركبة, والمصفوفة الأمنية الموضحة فيما يلي وبحسب مجالاتها العلمية, بما يتناسب وفكرة الدراسة وهدفها المعنون بـ:

" درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية"

دراسات سابقة

هناك دراسات عديدة ناقشت مفهوم الأمن من زوايا ومنطلقات مختلفة, استناداً لرؤية مفهوم الأمن وتأثيراته, ومن هذه الدراسات دراسة فهد الشقحاء(2004) بعنوان "الأمن الوطني: تصور شامل", والتي يناقش فيها مفهوم الأمن الوطني الشامل, ومن منطلق شمولية المفهوم وأهميته بالنسبة للفرد والدولة متناولاً مجالاته ومتغيراه الرئيسة ومقومات تعزيزه والمحافظة عليه, وذلك من خلال رؤية مرجعيتها الأساسية توجيهات الإسلام في تأمين حياة إنسانية كريمة, من أجل المساهمة في دعم مسيرة الدولة المسلمة نحو تحقيق أمنها الوطني. والدراسة تنطلق من فرضية أن حالة الأمن الوطني في الدولة تعتمد على درجة كفاءة مجموعة من المتغيرات المحورية فيها. تلك المتغيرات هي: العقيدة والقيادة والسياسة والاقتصاد والإعلام والقوى العسكرية والإدراة العامة, ذلك أن استتباب الأمن الوطني في الدولة هو حالة استقرار وطمأنينة تشعر بآثارها الجماهير. مستخلصاً بأن الدولة عندما تنطلق من رؤية كلية لعلاج قضية الأمن الوطني وتلتزم أجهزتها التنفيذية نموذجاً تنظيمياً قوياً وأخلاقيات عالية فسيرتفع أداؤها وستكون أقدر على تحقيق إنجازات استثنائية فيما يخص تلك القضية تحديداً وفيما يخص مصالحها الحقيقية ونهضتها الشاملة بشكل عام.

أما دراسة ذياب البداينة (2011) بعنوان "الأمن الوطني في عصر العولمة", فيناقش فيها العلاقة الإرتباطية بين مفهومي الأمن الوطني ومفهوم العولمة, وكيف أن القرن الحالي بما ينتج عنه من متواليات تأثير المعلومات عن طريق ثورة الاتصالات الحديثة ومن ثم عمليات الانسياب بين الحدود للمال والتجارة والاستثمار والمعلومات والتقينات والثقافة والقيم والأفكار والناس والأمن والجريمة, الوضع الذي يشكل تحديات ومخاطر أمنية جديدة, تؤثر في الأمن الوطني وفي التقدم والتنمية والسياسات الوطنية المحلية, مما يستدعي من الحكومات والمواطنين من أن يروا ويفكروا ويتصرفوا بطريقة

كونية, من خلال الاستفادة من الميزات الإيجابية للعولمة وتقليل الآثار السلبية لها وهذا يتطلب كما ترى الدراسة مزيداً من الاتجاهات التكاملية في السياسات والآليات في اتخاذ القرارات التي تسرع تطبيق السياسات اللازمة. وأكدت الدراسة على أن الدول التي تتعولم بسرعة تنعم بحريات سياسية ومدنية, وأن المجتمع الذي ينعم بقيمة وفوائد الديمقراطية من الصعب قمعه. كما أن الخطر الأمني يكمن في المنظمات والجماعات الإرهابية الإلكترونية والتي تستخدم تلك الوسائل كوسيط لتواصل الأفراد ونقل المعلومات والتقنيات والجريمة والمخدرات عابرة الحدود الوطنية. الأمر الذي يتطلب مؤسسات أمنية مصممة للتعامل مع التغير السريع, تركز على الإبداع والشفافية وإرضاء العملاء (المجتمع بأسره), مؤسسات ذات سرعة عالية في نشر المعلومات وإعلام الجمهور. مؤسسات قادرة على إعادة تصميم ذاتها (الهندرة) والاستفادة من التطعيم الاجتماعي والثقافة الأمنية في إعادة بناء نظم المجتمع وتحصينها لمواجهة المستجدات السريعة والسريعة التغير.

أما دراسة بوزان وزملائه Buzan,B., Ole W., and Jaap,W.(1998) والتي جاءت تحت عنوان Security: A New Framework for Analysis, فقد تناولت مفهوم الأمن المركب بدلاً من المفهوم التقليدي, عبر وضع إطار جديد لمفهوم الأمن ذو أبعاد تحليلية وشمولية مركبة, وتضم الأمن بأبعاده المتعددة العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية, ولكن بتركيز على الأمن في بعده الدولي. وترفض الدراسة التضييق التقليدي للأمن في بعد أحادي, إذ تدافع الدراسة وتدعو في ذات الوقت إلى تتبي منهج بنائي عملياتي لفهم وتكريس الأمن ومن يقوم به وفي أية ظروف يتحقق. وترى الدراسة أن للأمن مستويات لابد من التعامل معها منهجياً وتحليلياً وهي: مستوى النظم الدولية؛ مستوى النظم الدولية الفرعية؛ مستوى الوحدات الدولية؛ مستوى الوحدات الفرعية, ومستوى الأفراد. وأن هذه المستويات تزود اطار عملي تحليلي يمكن من خلالها التنظير لتحديد مصادر الفهم ونتائجه, عبر توضيح منابع التهديد للأمن وكيفية مواجهتها.

في حين ناقشت دراسة:Franke,Volker.(2005). Framing Security A Matrix for Measuring Threats, والتي جاءت بعنوان مصفوفة لقياس التهديدات الأمنية مكونة من سبعة مقاييس تؤطر للتهديدات الأمنية على الدولة داخلياً

من البعد الدولي, إذ تناولت الدراسة مثالين للمخاطر الأمنية على الولايات المتحدة قادمة من البيئة الدولية تهدد الأمن الداخلي هما: الحرب على المخدرات والتدهورات البيئية. وهذه كما ترى الدراسة هي أخطار أمنية غير تقليدية , أي غير عسكرية, ولكنها قادة من خارج الدولة لتهدد الأمن الداخلي الإقتصادي والاجتماعي للدولة. وأفردت الدراسة للأبعاد غير العسكرية التقليدية مساحة واسعة من حيث ابرازها للأبعاد الأمنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية, وتأكيدها أن هذه الأبعاد يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في مناقشة قضايا الأخطار الأمنية القادمة من البيئة الدوليو– الخارجية– للدولة.

وفي دراسة أبده (2005) والواردة في دراسة (محمد،2013)، بدراسة بعنوان "واقع المؤسسية في الأردن وأثرها على الأمن الوطني"، وهي دراسة تحليلية هدفت الى التعرف على واقع المؤسسية في الأردن، واكتشاف الآثار السلبية الناجمة عن عدم تطبيق وإتباع الاسلوب المؤسسي شكلاً ومضموناً في رسم السياسات وفي اتخاذ القرارات الوطنية وصياغتها، ومن أبرز نتائجها:

- القطاع العام مثقلاً بالروتين والبيروقراطية، ويستدعي ذلك إعادة التنظيم من خلال فكر إداري حديث ومتطور، واختيار القيادات الإدارية القادرة على توظيف هذا الفكر.
- تطوير القطاع العام مهمة شاقة، ولكنها ليست مستحيلة فهي متاحة من خلال التخطيط السليم ووضع الآليات العملية والحزم في التنفيذ.
- إن هياكل صنع القرار في الاردن بحاجة لمأسسة وتأطير لتطوير عملية صنع القرار بنهج مؤسسي عبر هذه الهياكل.
- يعود ضعف تطبيق مفهوم العمل الجماعي المؤسسي في الأردن الى عدم توفر مهارات قيادية على درجة عالية من الممارسة والصبر وعدم توفر خصائص سلوكية معينة في الأفراد مثل الرغبة في المشاركة وتحمل المسؤولية والنزعة الجماعية.
- الفرد في القطاع الحكومي لا يرى نفسه شخصية مستقلة لها كينونتها الخاصة خارج الاطار الأسري او العشائري الذي نشأ فيه واصبحت نظرة العشيرة او الأسرة إليه لا تتعدى كونه وكيلاً لها لدى الدوائر الرسمية.

وفي دراسة الربابعة (2005) والواردة في دراسة (محمد،2013)، بعنوان "التحديات الاجتماعية وأثرها على الأمن الوطني الاردني"، وهي دراسة تحليلية هدفت الى دراسة تحليل التحديات الاجتماعية بشكل عام وبيان أثرها ومخاطرها، وإبراز اهمية الدور الحكومي في معالجتها، ومن أبرز نتائجها:

- قيام دولة اسرائيل ادى الى تنامي المد القومي والديني إلى أن وصل إلى حد التطرف الذي اجتاح المنطقة والعالم، والأردن جزء منه.
- السياسات الدولية غير المنصفة للقضايا العربية شكلت حافزاً لتنامي الإرهاب الاصولي وقد تأثر الاردن من ذلك الوجود البيئة الملائمة.
- أثرت العلاقات السياسية مع الدول العربية في تراجع النمو الاقتصادي نتيجة لتهجير العمالة الاردنية من دول الخليج عام (1991) والمقاطعة والحصار وجفاف مصادر التمويل وما ترتب عليه من إرباك لخطط التنمية.
- العولمة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية تسببت في ظهور قيم الفردية والأنانية والانتهازية والكسب السريع والتفرقة والاقليمية والعرقية، وضعف الحس الوطني لدى بعض الفئات.
- تآكل الطبقة الوسطى التي تعد أساس التوازن بالمجتمع نتيجة لعدم توافق النمو الاقتصادي مع النمو السكاني، وقد يؤدي ذلك إلى فوارق اجتماعية قد تنتهي بصراع طبقي.

وفي دراسة الشديفات (2006)، والواردة في دراسة (محمد،2013)،بعنوان "البطالة في الاردن وانعكاسها على الأمن الوطني"، وهي دراسة تحليلية هدفت الى بيان مفهوم البطالة، وانواعها، وحجمها، واسبابها وتحليلها، واثر العمالة الوافدة في زيادة نسبتها، والتعرف على الاساليب التي اتبعت من قبل الحكومة للحد من البطالة ومدى نجاحها، وبيان دور المؤسسات المدنية، وصناديق التنمية، ومؤسسات القطاع الخاص، ودور القوات المسلحة في الحد من البطالة، وبيان وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة على الامن الوطني الاردني، ومن ابرز نتائجها:

- في الاردن بطالة مقنعة متمثلة بتوظيف الأيدي العاملة من قبل القطاع العام بهدف الحل الآني للبطالة، وأن هنالك ما لا يقل عن (30%) هي زيادة في حجم القطاع العام.
- ضرورة التركيز على التعليم المهني في المدارس وتوجيه الطلاب في مراحل مبكرة إلى أهمية التعليم المهني، ورفع معدلات القبول في التعليم الاكاديمي لإلزام الطلاب نحو التعليم المهني.
- ضرورة بناء قاعدة بيانات حقيقية تبين فرص العمل المتاحة في السوق الاردني، والأسواق الخارجية، وحجم العمالة الوافدة، ونشر هذه الإحصائية بحيث يتمكن الجميع من الأطلاع عليها وتحقيق تكافؤ الفرص.
- ضرورة تفعيل مؤسسات الرقابة ومكافحة الفساد للتخلص من الترهل الاداري والمحسوبية، والبيروقراطية التي ما تزال قائمة في بعض مؤسسات الدولة.
- تنظيم سوق العمل والحد من العمالة الوافدة، وذلك بالاستمرار بتطبيق سياسة احلال العمالة الاردنية محل العمالة الوافدة والتي تعتبر احد اسباب البطالة.

دراسة أندرو تيريل (2008)، بعنوان "الأمن القومي الاردني ومستقبل الاستقرار في الشرق الاوسط، معهد الدراسات الاستراتيجية الامريكية، حصر الكاتب دراسته في السياسة الامريكية المقترحة تجاه الاردن في ظل التطورات الجارية في العراق وفلسطين، إلا أنه يعبر بشكل أو بآخر عن منهج وآلية تفكير الادارة الامريكية تجاه الدول العربية كافة. ويمكن تقسيم مفردات الدراسة إلى ثلاثة محاور، المحور الأول يتناول: الشؤون السياسية الداخلية الأردنية، والمحور الثاني يتفحص علاقات الأردن مع القوى الاقليمية في المنطقة (العراق، ايران، اسرائيل) إضافة إلى دور الأردن في استقرار العراق وعملية السلام، أما المحور الأخير فيتناول واقع العلاقات الأردنية وطبيعة النظام الملكي وتطورات الوضع السياسي الاردني حتى الوقت الحالي، كما يعرض للدور الذي تمارسه محددات الجغرافيا السياسية (الجغرافيا والحدود والموارد الطبيعية والبشرية ...الخ) على دور الاردن السياسي في المنطقة والواقع العربي. تطرقت الدراسة بإسهاب للعلاقة المتوترة بين الاردن وايران، إذ يرى الكاتب ان جلالة الملك عبد الله الثاني حذّر اكثر من مرة من خطر "الهلال الشيعي" على أمن المنطقة العربية ومستقبل العراق ويصل تيريل إلى أن "مملكة هاشمية

مزدهرة ومستقرة في الاردن تبقى بوضوح وبقوة من المصالح القومية الاميريكية"، وأن العلاقات بين الطرفين على المستوى الأمني والاستراتيجي ستبقى مستقبلاً علاقات تحالفية تخدم مصالح الدولتين. توصلت دراسة تيريل أن الأردن يحتل موقعاً استراتيجياً مهماً في معادلة المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط ومستقبله، وأن هذه الأهمية تعززت خلال السنوات الاخيرة في ظل التعاون العسكري والأمني بين الدولتين. وأن اولوية مصالح الولايات المتحدة وتواجدها في العراق حالياً تؤجل الاجابة على إشكالية الإصلاح السياسي في الاردن، سيما وأن الهرولة في طريق الديمقراطية ستصطدم بصورة أو بأخرى بالمصالح الامريكية في المنطقة.

دراسة رعد فواز الدين (2011)، بعنوان "تحديات الأمن الوطني الأردني"، دار الجليل، عمان. يعرض الكتاب بالقراءة والتحليل موضوعاته الموزعة على ثمانية فصول لمفاهيم الأمن الوطني الأردني ومرتكزاته وتحدياته إلى جانب إبراز دور وحدات القوات المسلحة في دعم الأمن الوطني. يشير المؤلف في الكتاب إلى أن الدولة الاردنية سعت في ظل التحولات الديمقراطية على الساحة الدولية إلى تأمين الأمن والاستقرار الداخلي من اجل الاستمرار والبقاء والنهوض بالدولة ومواكبة تطورات العصر الحديث مبينا إن الدراسات والتجارب المحلية والدولية أشارت إلى الدور الفاعل الذي يميز الأردن بقدرته على التنمية والتحديث ومواجهة التحديات. ويوضح الكتاب بعضا من التحديات التي تواجه الأمن الوطني الأردني. ويتناول الكتاب مفهوم الأمن الوطني في الآونة الأخيرة حين أخذ يشمل إطارا واسعا من التحديات مثل: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الأمنية، العسكرية، الغذائية، الصحية، التعليمية، الفكرية، والثقافية، وبالتالي بات من المطلوب من أية دولة العمل على تنويع الوسائل التي تستخدمها للمحافظة على كيانها بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق حماية الوطن واستقلال الإرادة وضمان أمن الشعب وحريته وسيادته وتوفير مقومات الحياة الكريمة للمواطن بما يحقق آمنة المادي والشخصي وانعكاس ذلك على استقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي، والتي تعد من سمات الأمن الوطني الأردني في تعزيز عوامل قوته الذاتية.

يؤكد الباحث أن من بين مميزات الأردن وقوته واستقراره، السياسة الحكيمة لجلالة الملك عبد الله الثاني ومبادراته التي عملت على تقديم انجازات ملموسة على

ارض الواقع. ويعد المؤلف أن الاردن يؤمن بأنه جزء من الأمن القومي العربي يؤثر فيه ويتأثر به سلباً أو ايجاباً ما يعزز صموده ومنعته، ويؤكد أهمية البعد القومي لقوة الأردن وحماية آمنة واستقراره من خلال ترسيخ النهج الديمقراطي والذي يعتبر العنصر الأساسي في تعميق روح الانتماء للوطن وتعزيز الثقة بمؤسساته، والإسهام في تمتين وحدة مكونات الشعب الاردني وحماية آمنة الوطني من خلال التعاون بإتاحة أسباب المشاركة الحقيقية للمواطنين كافة في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والتوازن بين الحقوق والواجبات.

دراسة فلينت (1995) Flynt: بعنوان: Red, grizzled and blue: national security approach to national security policy to counter sudden threats that target critical infrastructure،
"احمر، اشهب، ازرق: مقاربة الأمن الوطني لسياسة الأمن الوطني لمواجهة التهديدات المفاجئة التي تستهدف البنية التحتية الحيوية"، وهي دراسة تحليلية هدفت إلى وضع اطار جديد يناسب التغيرات الاساسية في البيئة الأمنية خاصة التهديدات المتعددة الموجهة ضد البنية التحتية الحيوية وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز نتائجها:

- سياسات الأمن الوطني الأمريكي صممت لمواجهة التهديدات الطارئة المتعددة والتي اعتمدت مؤخراً على إطار نظري غير ملائم.
- وجهة النظر العالمية ليست موحدة وغير مناسبة لتكوين سياسة أمن وطني فاعلة لمواجهة التهديدات الناشئة.
- من المناسب مواجهة حرب العصابات التي ترتدي ثوب التهديد النووي الاستراتيجي.
- الحاجة إلى إجراء تحول أساسي في سياسة الأمن الوطني لمواجهة التهديدات المفاجئة، ولن يتحقق هذا التحول ما لم يتم تغيير المنظور القديم.

دراسة ويبر (1998) Weber، بعنوان: Completion of the security situation military relations-are caused by civil conflicts world، إنجاز حالة الأمن: العلاقات العسكرية-المدنية هي سبب

النزاعات العالمية، ومن أبرز نتائجها أهمية العلاقات العسكرية المدنية لبناء الدولة، ولجوء بعض القادة لإفتعال أحداث خارجية يحققوا من خلالها أهدافهم الحيوية.

دراسة الدويري (2002)، Dwairi، بعنوان: Regional security in the Middle East and the Jordanian role in it، "الأمن الإقليمي في الشرق الاوسط والدور الأردني فيه"، وهي دراسة تحليلية هدفت الى إيجاد وتطوير نظام أمني إقليمي تشترك فيه دول الإقليم في الميادين السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، لضمان الأمن والسلام الشامل والعادل والدائم، ومن أبرز نتائجها:

- الهدف النهائي لأي نظام إقليمي هو إزالة التهديد العسكري والسياسي وتكون الأولوية للاستقرار السياسي، وضبط التسلح وبناء الثقة.

أما الدراسة الحالية فتتميز بكونها الدراسة الوحيدة – وبحدود علم الباحثين– التي تناولت مصفوفة سياسية عالمية– مصفوفة فرانك– ضمن إطار فكري رصين وتسليطها الضوء على الحالة الأردنية ، من خلال رؤية منهجية ومن عينة اجتماعية متخصصة تمثل نخب المجتمع الأردني ، وهم أساتذة الجامعات الأردنية، في حين إن مجمل الدراسات السابقة تناولت الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن سياقها العام لا المتخصص كما في الدراسة الحالية.

المبحث الثاني

منهجية الدراسة

1- مشكلة الدراسة

إن اقتصار مفهوم الأمن الوجودي عند العلماء والباحثين والاكاديميين, على التهديد العسكري وعدم شموله للتهديدات غير العسكرية من اي نوع, وتجنبهم للعديد من الحقائق الناشئة في عالم ما بعد الحرب الباردة, جعلته لا يعبر عن الأمن من الناحية العسكرية وحسب , لأن العالم أصبح أكثر ترابطا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا . إذ ظهرت سلسلة من المشاكل العالمية وكثير منها ليست جديدة, ولكن لم تثر الاهتمام والتعاون في ظل عالم طغى عليه التنافس وسباق التسلح النووي. وبحكم طبيعته جعلت المجتمع الدولي أقرب بعضه إلى بعض في ظل انتهاء الحرب الباردة. ومن هذه القضايا انتهاكات حقوق الإنسان, والتهديدات للتنوع البيولوجي والاحتباس الحراري وانتشار فايروس نقص المناعة, والإرهاب العابر للدول الذي اصبح ظاهرة في عالم اليوم.

(Dierks, 2001, P. 8)

مما سبق، يمكن القول بأن معالجة بعض الباحثين في العقدين الماضيين قد ركزت على مسائل أمنية تجاوزت المفهوم القديم للأمن ذي الطبيعة العسكرية ليتناول قضايا جديدة غير عسكرية, إذ أكد ليفي على الطبيعة الخارجية للتهديدات العسكرية وغير العسكرية على الأمن القومي, فقد عرف التهديد للأمن القومي بأنه الوضع الذي تكون فيه قيم بعض الدول متجاهله بشكل كبير بسبب العمل الخارجي.(Levy,1995, p 40), كما ان ريتشارد اولمان تراجع عن رؤيته , فبعد أن دافع بداية عن ارتباط الأمن بالمفهوم العسكري,(Ullman, 1983,p. 129) عاد ونظر للأمن بمفهومه الشمولي. (Ullman, 1995, pp. 3 - 12)

بيد أن محاولة ليفي لا تزال غامضة نوعا ما، وتجعل من الصعب قياس شدة الواقع وحجم التهديدات أوالأثر الذي قد يترتب على الاستقرار السياسي أو الاقتصادي للدولة, في حين قدم اولمان تعريفا ولكنه لم يميز بشكل واضح بين التهديد الداخلي أو الخارجي, إذ عرف التهديد للأمن القومي بانه عمل أو تسلسل للأحداث يهدد بشكل جذري وعلى مدى فترة قصيرة نسبيا من الوقت نوعية الحياة لسكان دولة ما، وهو

تضييق بشكل كبير وواضح لنطاق الخيارات السياسية المتاحة للدولة أو للقطاع الخاص (الهيئات غير الحكومية :الأشخاص والمجموعات والشركات) داخل الدولة (Ulman, 1983, P. 133).

ومن أجل أن يكون أي تعريف للأمن مفيدا يجب أن يحسب مجموعة متزايدة من التهديدات غير العسكرية الداخلية. فقد أظهرت الاحداث التي تمر بها المنطقة العربية بما بات يعرف بالربيع العربي, أن هناك تهديدات أمنية ذات طبيعة داخلية تهدد كيان الدولة.

وفيما يتعلق بقياس التهديدات الداخلية الوجودية على الدولة الاردنية, تم التعامل معها وقياسها, من خلال مصفوفة الأمن الوجودي, والتي تم تطويرها بناءاً على الدراسات السابقة, وبما يتناسب وموضوع الدراسة. إذ سعت الدراسة للأجابة عن التساؤل التالي:

ما درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية، من خلال بعض **متغيرات الجنس والرتبة العلمية والكلية؟.**

2- أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسة على النحو التالي:

- التأصيل لطبيعة نظرية الأمن الكلاسكية ومفهوم جديد للأمن.
- تحليل الأخطار المتأصلة بالأمن الوجودي الداخلي, وتفسيرها, ومن ثم تطبيقها على الحالة الأردنية من خلال عينة الدراسة المختارة وهم نخبة أفراد المجتمع (أساتذة الجامعات الأردنية).
- تحليل العلاقة بين الفقر وعدم الاصلاح السياسي الحقيقي والتهديد الأمني الوجودي الداخلي.
- التعرف إلى الفروق إن وجدت في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة تقدير أساتذة الجامعات تعزى لمتغيرات الدراسة المختارة.

3- أهمية البحث

تنبع أهمية البحث الحالي في:

1. تناوله لقضية مهمة وهي قضية الأمن الوجودي .
2. اختيار عينة الدراسة فهم قادة البوصلة الفكرية في المجتمع الأكاديمي.
3. وضع التدابير والإجراءات المناسبة لمعاجة الاختلالات بحسب آراء عينة الدراسة.
4. فتح المجال أمام بحوث ودراسات مشابهة في المجال الأمني معتمدة على نتائج هذا البحث .

4- حدود البحث

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على أداة الدراسة وإجراءات صدقها وثباتها.

- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على أساتذة الجامعات الاردنية الحكومية.

- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام 2015/2014 .

5- منهجية الدراسة

يتناول هذا الجزء وصفا مفصلا للإجراءات التي اتبعها الباحثان في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف منهج الدراسة، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة (الاستبانة)، والتأكد من صدقها وثباتها، وبيان إجراءات الدراسة، والأساليب الإحصائية، ويصف الباحثان هذه الإجراءات على النحو التالي:

أولاً: منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان؛ باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها، والآثار التي تحدثها.(ملحم, 324:2000).

ثانياً: مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مدرسي الجامعات الاردنية الحكومية والبالغ عددهم (6800) في مختلف التخصصات والكليات في الجامعات الرسمية الحكومية.

ثالثاً: مواصفات عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (5%) من مدرسي الجامعات من مجتمع الدراسة، والجدول التالي يبين وصف عينة الدراسة:

جدول رقم (1)

توزيع أفراد الدراسة وفقا لمتغير الجنس والرتبة العلمية والكلية:

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	294	84.0
أنثى	56	16.0
المجموع	350	100.0
الرتبة العلمية	**العدد**	**النسبة المئوية**
أستاذ مساعد	181	51.7
أستاذ مشارك	96	27.4
أستاذ	73	20.9
المجموع	350	100.0
الكلية	**العدد**	**النسبة المئوية**
علمية	124	35.4
إنسانية	226	64.6
المجموع	350	100.0

صدق الاستبانة:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي اليه، وكذلك بين كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (2)

معاملات ارتباط فقرات كل بعد بالدرجة الكلية له

البعد	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
البعد المكاني للسبب والنتيجة	1	0.525**	6	0.524**
	2	0.591**	7	0.409**
	3	0.494**	8	0.475**
	4	0.634**	9	0.400**
	5	0.596**		
بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	10	0.698**	14	0.508**
	11	0.539**	15	0.492**
	12	0.401**	16	0.323**
	13	0.552**	17	0.487**
بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	18	0.731**	22	0.784**
	19	0.795**	23	0.712**
	20	0.857**	24	0.782**
	21	0.740**		

** دالة عند (0.01)

يتضح من الجدول رقم (2) أن جميع معاملات الارتباط بين كل فقرة والبعد المنتمية اليه كانت موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى (0.01).

جدول رقم (3)

معاملات ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة

البعد	معامل الارتباط
البعد المكاني للسبب والنتيجة	0.808**
بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	0.717**
بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	0.755**

** دالة عند (0.01)

ويبين الجدول رقم (3) معاملات ارتباط كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة وجميعها كانت موجبة ودالة احصائيا عند مستوى (0.01)، وهذا يدل على أن جميع فقرات الاستبانة كانت صادقة وتقيس الهدف الذي وضعت من أجله.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات الأداة تم إيجاد معامل ثبات الفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد الاستبانة والاستبانة ككل وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4)

قيم معامل الثبات لأبعاد الاستبانة وللاستبانة ككل

البعد	قيمة معامل ألفا كرونباخ
البعد المكاني للسبب والنتيجة	0.733
بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	0.784
بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	0.885
الاستبانة ككل	0.897

يبين الجدول رقم (4) قيم معاملات ألفا كرونباخ لأبعاد الاستبانة والاستبانة ككل، وهي قيم مرتفعة، مما يطمئن إلى أن الاستبانة تتمتع بقدر مرتفع من الثبات.

- أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات والحصول على النتائج كما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتعرف على استجابات أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لتتحقق من ثبات الاستبانة.
- اختبار ت (T-test) لمعرفة دلالة الفروق بين مجموعتين مستقلتين.
- تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA) لمعرفة دلالة الفروق بين أكثر من مجموعتين مستقلتين.

المبحث الثالث

الإطار العملي للدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

– ما درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية؟.

أولاً: تحديد أهمية البعد المكاني للسبب والنتيجة من وجهة نظر أفراد العينة

أ– تحديد أهمية البعد المكاني للسبب والنتيجة من وجهة نظر أفراد العينة

وللاجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات التقدير والترتيب للفقرات المتعلقة بمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية البعد المكاني للسبب والنتيجة من وجة نظر أساتذة الجامعات الأردنية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات التقدير والترتيب للفقرات المتعلقة بالبعد المكاني للسبب والنتيجة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	الترتيب
1	أرى أن ازدياد نسبة الفقر يؤثر في درجة الرضا الاجتماعي عن النظام السياسي في الدولة.	4.44	0.830	كبيرة جدا	1
4	أعتقد أن إجراءات الحكومات المتعاقبة في معالجة النمو الاقتصادي تتم على حساب المواطن.	4.28	0.802	كبيرة جدا	2
2	أعتقد أن إجراءات الحكومات المتعاقبة في معالجة الفقر شكلية لم تغير شيئاً	4.18	0.889	كبيرة	3

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	الترتيب
	على أرض الواقع.				
5	أعتقد أن عصب الاحتجاجات الشعبية تمثل بدرجة حالة الفقر التي يعاني منها معظم أفراد المجتمع.	3.88	0.974	كبيرة	4
8	أعتقد أن القيادة السياسية في الدولة تعي مخاطر الربيع العربي على الدولة الأردنية.	3.88	0.994	كبيرة	5
6	أرى أن العنف المجتمعي والجامعي على الأخص إنعكاس لحالة الإحباط الشعبي من السياسات الحكومية.	3.60	1.097	كبيرة	6
7	أعتقد أن قانون الصوت الواحد في نظام الانتخابات من العوامل الهامة المسببة للاحتجاجات الشعبية.	3.44	1.044	كبيرة	7
3	أشعر أن الحكومات المتعاقبة تمتلك الوعي بمشكلة الفقر وأثرها في مستقبل الدولة الأردنية.	3.38	1.312	متوسطة	8
9	أرى أن التعديلات الدستورية المتعلقة بالاصلاح السياسي التي أجرتها القيادة السياسية استطاعت امتصاص الاحتقان الشعبي في الدولة.	2.90	1.137	متوسطة	9
	المجموع	3.78	0.514	كبيرة	

ويبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات التقدير للفقرات المتعلقة بمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية البعد المكاني للسبب والنتيجة من وجة نظر أساتذة الجامعات الأردنية مرتبة تنازليا، إذ تراوحت قيمها بين (2.90 – 4.44).

إذ حصلت الفقرتان (1، 4) على درجات تقدير كبيرة جدا كان أعلاهما الفقرة (1) (أرى أن ازدياد نسبة الفقر يؤثر في درجة الرضا الاجتماعي عن النظام السياسي في الدولة) إذ حصلت على أعلى متوسط حسابي وقيمته (4.44)، في حين حصلت الفقرات (2، 5، 8، 6، 7) على درجات تقدير كبيرة، بينما حصلت الفقرتان (3، 9) على درجات تقدير متوسطة كان أدناهما الفقرة (9) (أرى أن التعديلات الدستورية المتعلقة بالاصلاح السياسي التي أجرتها القيادة السياسية استطاعت امتصاص الاحتقان الشعبي في الدولة) إذ حصلت على أقل متوسط حسابي وقيمته (2.90).

كما يبين الجدول حصول اجمالي الفقرات على متوسط حسابي قيمته (3.78) ودرجة تقدير كبيرة، وهذا يدل على أن درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية البعد المكاني للسبب والنتيجة كانت بدرجة كبيرة.

إذ تم استخدام التدريج التالي للدلالة على متوسطات استجابات أفراد العينة على درجة التقدير:

- المتوسطات الحسابية للتقديرات 4.2 فأكثر تقابل درجة تقدير كبيرة جدا.
- المتوسطات الحسابية للتقديرات من 3.4 الى أقل من 4.2 تقابل درجة تقدير كبيرة.
- المتوسطات الحسابية للتقديرات من 2.6 الى أقل من 3.4 تقابل درجة تقدير متوسطة.
- المتوسطات الحسابية للتقديرات من 1.8 الى أقل من 2.6 تقابل درجة تقدير قليلة.
- المتوسطات الحسابية للتقديرات أقل من 1.8 تقابل درجة تقدير قليلة جدا.

ويرى الباحثان أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في الأردن قد اختلفت منذ عقد الثمانينيات نتيجة انخفاض سعر النفط والركود الاقتصادي العالمي وانخفاض وتراجع المساعدات العربية، إضافة إلى تراجع الصادرات الأردنية والتي ساهمت بمجملها إلى انخفاض الاستثمار وتراجع معدل النمو الاقتصادي مما كان له الأثر

الواضح في ارتفاع نسبتي الفقر والبطالة في الأردن. وما كان من الحكومة لمواجهة هذة المشكلة الا أن ضاعفت الانفاق الحكومي والاقتراض الخارجي مما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية، ونقص حاد في الاحتياطي الاجنبي وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني إلى 50% وهذا كان له الاثر الكبير في ارتفاع تكاليف المعيشة والتي انعكست على ارتفاع نسبة الفقر والفقراء.

ومن الملاحظ أيضاً أن هناك جموداً سياسيا في حركية النظام السياسي الأردني نحو الإصلاح السياسي الحقيقي, بالرغم من وجود آليات سياسية برلمانية وحزبية وجماعات ضغط مدنية وأطر تعددية, إذ تتسم هذه الاليات بانها مقيدة وأن هناك نخب حكم قوية تسيطر على الحياة البرلمانية, وأن هناك سيطرة للسلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية.

إذ لاحظ بعض المحللين والمتابعين للشأن الأردني أن البيئة التشريعية والقانونية لا تزال تضع مزيدا من القيود القانونية تحول دون تنفيذ الإصلاح السياسي الحقيقي, مستدلين على ذلك بإصرار النظام السياسي على إجراء انتخابات مجلس النواب السابع عشر استنادا لقانون الصوت الواحد, واعتبار إقرار التعديلات الدستورية الاخيرة شكلية, ولم تؤثر على جوهر تمركز السلطة بيد الملك, مما يعني أن هناك تفريغا للاطر السياسية يحول دون القيام بواجباتها نحو الإصلاح وعدم استيعاب النظام ضرورة التحرك نحو الإصلاح الحقيقي.

ونظراً للطبيعة المركبة للأمن الوجودي وفق البعد المكاني للسبب والنتيجة أولاً, والأسباب التي استخدمت في تشخيص جذور الأمن الوجودي ثانياً فقد ظهرت علاقة الفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي بطبيعة التهديد الوجودي وبتأثيراته المكانية الخاصة بالدولة الأردنية, فقد ظهر أن مقياس التهديد الوجودي سيكون على المستوى الوطني الذي يشير إلى أن هذا التهديد يؤثر على الدولة الأردنية بكليتها, نتيجة إزدياد رقعة الفقر, وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي. إذ يبين الجدول (2) أن زيادة الفقر يؤثر في درجة عدم الرضا الإجتماعي عن النظام السياسي, كما وأن عدم إدراك النظام السياسي لمخاطر زيادة الفقر وعد الإصلاح السياسي, فقد مثلت أعلى مساهمة في تفسير قوة تأثير التهديد الوجودي على الدولة الأردنية.

ب- تحديد أهمية بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد من وجهة نظر أفراد العينة

وللاجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات التقدير والترتيب للفقرات المتعلقة بمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد من وجة نظر أساتذة الجامعات الأردنية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات التقدير والترتيب للفقرات المتعلقة ببعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	الترتيب
17	أرى أن الحاكمية الرشيدة من السبل الهامة لعملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الدولة.	4.45	0.811	كبيرة جدا	1
15	أرى بأن زيادة مديونية الدولة تؤثر في مستقبل الدولة السياسي والاقتصادي.	4.44	0.805	كبيرة جدا	2
12	أعتقد أن العامل الزمني لتنفيذ خطط الاصلاح مهم في التخفيف من الاحتقان الشعبي للآثار الاقتصادية التي يعاني منها المواطن.	4.10	0.832	كبيرة	3
16	أعتقد أن هناك غموضاً في الرغبة في الإصلاح من قبل الحكومات المتعاقبة.	3.96	1.078	كبيرة	4
14	أعتقد أن هناك قيوداً قانونية تؤثر في وتيرة عملية الإصلاح الشامل في الدولة.	3.48	1.026	متوسطة	5
11	تمتلك القيادة السياسية رؤية مستقبلية واضحة لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.	3.00	1.021	متوسطة	6
10	القيادة السياسية تراعي العامل الزمني في خطط الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي	2.96	1.059	متوسطة	7

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	الترتيب
13	أعتقد أن هناك توافقاً بين الخطط الإصلاحية (الاقتصادية – الاجتماعية السياسية) والعامل الزمني المحدد لتنفيذها.	2.46	1.064	قليلة	8
	المجموع	3.60	0.487	كبيرة	

ويبين الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات التقدير للفقرات المتعلقة بمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديدمن وجة نظر أساتذة الجامعات الأردنية مرتبة تنازليا، إذ تراوحت قيمها بين (2.46 – 4.45).

إذ حصلت الفقرتان (17، 15) على درجات تقدير كبيرة جدا كان أعلاهما الفقرة (17) (أرى أن الحاكمية الرشيدة من السبل الهامة لعملية الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الدولة) إذ حصلت على أعلى متوسط حسابي وقيمته (4.45)، كما حصلت الفقرتان (12، 16) على درجات تقدير كبيرة، في حين حصلت الفقرات (14، 11، 10) على درجات تقدير متوسطة، بينما حصلت الفقرة (13) (أعتقد أن هناك توافقاً بين الخطط الإصلاحية (الاقتصادية – الاجتماعية السياسية) والعامل الزمني المحدد لتنفيذها) على أقل متوسط حسابي وقيمته (2.46) ودرجة تقدير قليلة.

كما يبين الجدول حصول اجمالي الفقرات على متوسط حسابي قيمته (3.60) ودرجة تقدير كبيرة، وهذا يدل على أن درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد كانت بدرجة كبيرة.

ويرى الباحثان هنا بأن العلاقة السببية بين الأمن من جهة والفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي بمعناهما الشامل من جهة أخرى قد جذرت الغموض في العلاقة استنادا إلى المستوى المعالج فكريا بين المحلي والوطني والعالمي. وبالنتيجة فإن العلاقة هنا بين مكونات التنمية الشاملة، من محاربة الفقر وتحقيق الإصلاح السياسي الحقيقي، قد وجد لها تطبيق عملي نفذته الحكومات الغربية عبر معالجتهما

بعدة أدوات منها: الحاكمية الرشيدة والرفاه الاقتصادي من أجل زيادة أمنها, فالتنمية الشاملة تقلص الفقر وتقلص الخطر من عدم الاستقرار في المستقبل وتحسن أمنها.

فمن خلال المحور الأول السابق يمكن القول أن الفقر قد يشكل حالياً خطرا غير واضح على الأردن مع نتائج قريبة (عدة سنوات أو عقود) في المستقبل. ويمكن تصنيف الفقر ضمن التهديدات غير العسكرية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني, فالفقر لغاية الآن قد لا يستحق ضمن رؤية النظام تخصيص موارد إضافية لتطوير وتطبيق آليات استثنائية لمواجهته.

وعند النظر إلى القرارات الأخيرة لحكومة عبدالله النسور الثانية, المتعلقة برفع الدعم عن المشتقات النفطية, يمكن القول بأن الإجراءات المرتبطة بتحرير أو إلغاء الدعم السلعي, وزيادة أسعار السلع والخدمات, وبخاصة الأساسية, وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية, وغيرها من الإجراءات قد مست الفقراء ومحدودي الدخل في الأردن بصفة أساسية، وأدت إلى مزيد من التدهور في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وازداد الأمر خطورة في ضوء اتساع حجم شريحة الفقراء ومحدودي الدخل. وفي هذا الاطار لم تبحث هذه الحكومة تبعات هذا القرار من الناحية السياسية, بل نظرت إليه كعملية إصلاح اقتصادي بحت, ولم تأخذ بالاعتبار الانعكاسات الارتدادية في زيادة نسبة الفقر, إذ جعلت منه أمرا واقعا, ومن ثم لم تجعل من الفقر قضية سياسية تمثل خطرا حقيقيا قريبا من حيث زمنه، ووطنيا من حيث انتشاره وحجمه الكبير ونتائجه الحادة على كيان الدولة ووجودها.

فقدرة النظام السياسي الأردني على ممارسة السلطة السياسية هي نتاج لعملية البناء المؤسسي للدولة. إذ تعاني بعض الدول – ومن ضمنها الأردن– من ضعف الهوية الوطنية ومن الإجماع الوطني في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية, الأمر الذي يخلق افتقارا في القدرة المؤسساتية؛ وفي المصادر الاقتصادية, وفي الإرادة السياسية لايجاد حلول لتلك التحديات بفعالية.

ويمكن تصنيف قضيتي الفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي, ضمن التهديدات غير العسكرية. علماً بأن إدراك النظام السياسي لضرورة محاربة الفقر وإحداث إصلاح سياسي حقيقي, يجب أن يكون هدفا استراتيجياً وحيوياً لبقاء الدولة,

باعتبارهما مهددات وجودية تؤثر زمانياً ومكانياً على كل الدولة المستهدفة وعلى رفاهية مواطنيها.

يتضح من نتائج هذا السؤال أن السمة المميّزة لهذا التهديد في أن عدم وجود اصلاح سياسي حقيقي في الأردن يؤدي إلى انتقال الدولة إلى نظام غير مؤطر سياسيا عبر نظام مؤسسي مستقر, نتيجة عدم تنفيذ هيكلة سياسية للمعوقات التي تدفع باتجاه الديمقراطية, الأمر الذي يمثل عامل هدم كامل للبناء السياسي. أي أن مقدار تاثيراته المحتملة والقدرة على قياسها تشكل خطر هائل قد يؤدي إلى انهيار قطاع النظام السياسي, مما يؤثر على استقرار القطاعات الأخرى بشدة. وبالنهاية قد يتعرض وجود الدولة الأردنية لخطر الانهيار في المدى القريب (عدة سنوات أو عقود), ما لم يتم وضع برامج حقيقية تسهم في الحد من زيادة الفقر من جهة, والدخول في مرحلة إصلاح حقيقي تسهم في مشاركة فعّالة لأكبر قدر من المواطنين في الحياة العامة مستندة على قاعدة المساوة وعدم الإقصاء لأي طرف, والشاهد على ذلك أن السياسات الحكومية تتجه نحو مزيد من فرض الضرائب في ظل تنامي رقعة الفقر, وتآكل الطبقة الوسطى, وزيادة المديونية فهذا دليل واضح على زيادة الفقر المطقع سيكون كارثي على استقرار الدولة الأردنية. وفيما يتعلق بالجانب الإصلاح السياسي الحقيق من الواضح أن هناك اصرار على عدم تحقيقة بحجج غير مقنعة, ومن ثم هذا سيكون بيئة خصبة لمزيد من عدم الرضى الشعبي.

ج- تحديد أهمية بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد من وجهة نظر أفراد العينة

وللاجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات التقدير والترتيب للفقرات المتعلقة بمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديدمن وجة نظر أساتذة الجامعات الأردنية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات التقدير والترتيب للفقرات المتعلقة ببعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	الترتيب
20	عدم الجدية في الإصلاح السياسي سيؤثر على الاستقرار في الدولة الأردنية.	4.14	0.850	كبيرة	1
23	اعتقد أن غياب الحاكمية الرشيدة يؤثر في عجلة الإصلاح الشامل في الدولة الأردنية.	4.14	0.949	كبيرة	2
24	غياب المعالجة الحقيقية لمشكلتي الفقر والبطالة يؤثر في عمر تأثير التهديد الوجودي على الدولة الأردنية.	4.08	0.805	كبيرة	3
19	أرى أن مشكلة الفقر والبطالة من التحديات الوجودية للدولة الاردنية.	4.04	0.728	كبيرة	4
22	تباطؤ أداء الحكومات في تنفيذ البرامج الإصلاحية المشار اليها في كتب التكليف السامية يؤثر على الكيان الوجودي للدولة.	3.96	0.872	كبيرة	5
21	أرى أن الفقر والبطالة أخطر من التهديدات العسكرية على الدولة الأردنية.	3.86	0.981	كبيرة	6
18	أعتقد أن ارتفاع المديونية سيؤدي إلى إنهيار النظام الاقتصادي بعد عدة سنوات.	3.84	0.989	كبيرة	7
	المجموع	4.00	0.677	كبيرة	

ويبين الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات التقدير للفقرات المتعلقة بمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد من وجة نظر أساتذة الجامعات الأردنية مرتبة تنازليا، إذ تراوحت قيمها بين (3.84 – 4.14) وجميعها بدرجات تقدير كبيرة.

إذ حصلت الفقرة (20) (عدم الجدية في الإصلاح السياسي سيؤثر على الاستقرار في الدولة الأردنية) على أعلى متوسط حسابي وقيمته (4.14)، بينما حصلت الفقرة (18) (أعتقد أن ارتفاع المديونية سيؤدي إلى إنهيار النظام الاقتصادي بعد عدة سنوات) على أقل متوسط حسابي وقيمته (3.84).

كما يبين الجدول حصول اجمالي الفقرات على متوسط حسابي قيمته (4.00) ودرجة تقدير كبيرة، وهذا يدل على أن درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد كانت بدرجة كبيرة.

وتنسجم نتيجة هذا المجال مع المجال السابق وهنا يؤكد الباحثان أن الفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي قد يشكل حالياً خطراً غير واضح على الأردن مع نتائج متوسطة (عدة سنوات أو عقود) في المستقبل. ويمكن تصنيف الفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي ضمن التهديدات غير العسكرية المؤثرة على الأمن الوجودي الأردني, فالفقر لغاية الآن قد لا يستحق ضمن رؤية النظام تخصيص موارد إضافية لتطوير وتطبيق آليات استثنائية لمواجهته. كما أن ضمن تفكير النظام ايضاً, لا تحتاج الأردن إلى الإصلاح السياسي الحقيقي.

ومن ثم يمكن القول من الناحية النظرية بأن العلاقة السببية بين الأمن الوجودي من جهة والفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي بمعناهما الشامل من جهة أخرى, قد جذرت الغموض في العلاقة استناداً إلى المستوى المعالج فكرياً بين المحلي والوطني والعالمي. وبالنتيجة فإن العلاقة هنا بين مكونات التنمية الشاملة، من محاربة الفقر وتحقيق الإصلاح السياسي الحقيقي، قد وجد لها تطبيق عملي نفذته الحكومات الغربية عبر معالجتهما بعدة أدوات منها: الحاكمية الرشيدة والرفاه الاقتصادي من أجل زيادة أمنها, فالتنمية الشاملة تقلص الفقر وتقلص الخطر من عدم الاستقرار في المستقبل وتحسن أمنها, وهذا ما لم تفعله الدولة الأردنية.

والجدول التالي يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي وأبعاده على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية:

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي وأبعاده على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير	الترتيب
بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	4.00	0.677	كبيرة	1
البعد المكاني للسبب والنتيجة	3.78	0.514	كبيرة	4
بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	3.60	0.487	كبيرة	5
المجموع	3.79	0.496	كبيرة	

ويتضح من الجدول رقم (8) حصول جميع الأبعاد على درجات تقدير كبيرة، إذ حصل بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديدعلى الترتيب الأول بمتوسط حسابي قيمته (4.00)، تلاه البعد المكاني للسبب والنتيجة بمتوسط حسابي قيمته (3.78)، تلاه بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد بمتوسط حسابي قيمته (3.60).

كما يبين هذا الجدول أن المتوسط الحسابي العام حصل على متوسط حسابي قيمته (3.79) ودرجة تقدير كبيرة، وهذا يدل على أن درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية كانت بدرجة كبيرة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

- **هل تختلف درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية باختلاف متغيرات الجنس والرتبة العلمية والكلية؟**

حسب الجنس:

وللاجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية حسب الجنس، واستخدام اختبار "ت" لمعرفة دلالة الفروق بين هذه المتوسطات، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (9)

نتائج اختبار ت لدلالة الفروق في متوسطات درجات تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية حسب الجنس

البعد	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوي الدلالة
البعد المكاني للسبب والنتيجة	ذكور	294	3.85	0.435	7.025	348	0.000
	إناث	56	3.36	0.679			
بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	ذكور	294	3.69	0.398	8.150	348	0.000
	إناث	56	3.16	0.649			
بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	ذكور	294	4.11	0.488	7.196	348	0.000
	إناث	56	3.45	1.125			
المجموع	ذكور	294	3.98	0.290	11.483	348	0.000
	إناث	56	3.60	0.619			

يتضح من الجدول رقم (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في المتوسطات الحسابية لدرجات تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي وأبعاده على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية حسب الجنس لصالح الذكور. ويرى الباحثان منطقية هذه النتيجة باعتبار النوع الاجتماعي الذكور هم الاقرب للأنغماس السياسي الدقيق للحالة المحلية أو الحالة

العالمية .. على اعتبار أن الأدوار الجندرية للأناث تمثل توجه الاهتمام للقضايا الاسرية والاجتماعية الضيقة.. بعيداً عن العمق والتحليل فالا مشاهد من الاحداث.

حسب الرتبة العلمية:

للإجابة عن هذا السؤال تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تقديرأساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية حسب الرتبة العلمية، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية حسب الرتبة العلمية

البعد	الرتبة العلمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
البعد المكاني للسبب والنتيجة	أستاذ مساعد	3.81	0.364
	أستاذ مشارك	3.68	0.685
	أستاذ	3.82	0.561
بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	أستاذ مساعد	3.62	0.419
	أستاذ مشارك	3.55	0.597
	أستاذ	3.61	0.488
بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	أستاذ مساعد	4.00	0.565
	أستاذ مشارك	3.97	0.825
	أستاذ	4.08	0.721
مخاطر الأمن الوجودي	أستاذ مساعد	3.76	0.301
	أستاذ مشارك	3.82	0.577
	أستاذ	3.79	0.503

ولمعرفة دلالة هذه الفروق تم إجراء اختبار تحليل التباين الاحادي وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (11)

اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق في درجات تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية حسب الرتبة العلمية

البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوي الدلالة
البعد المكاني للسبب والنتيجة	بين المجموعات	1.111	2	0.556	2.117	0.122
	داخل المجموعات	91.097	347	0.263		
	المجموع	92.208	349			
بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	بين المجموعات	0.306	2	0.153	0.643	0.526
	داخل المجموعات	82.533	347	0.238		
	المجموع	82.838	349			
بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	بين المجموعات	0.519	2	0.259	0.564	0.569
	داخل المجموعات	159.653	347	0.460		
	المجموع	160.172	349			
المجموع	بين المجموعات	0.082	2	0.132	0.168	0.746
	داخل المجموعات	69.193	347	0.291		
	المجموع	69.175	349			

يتضح من الجدول رقم (11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في المتوسطات الحسابية لدرجات تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي وأبعاده على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية حسب الرتبة العلمية. ويتفق الباحثان مع ما آلة اليه هذه النتيجة من أن

منطق الاحداث السياسية والاجتماعية واضح ومتجلي بغض النظر عن الدرجة العلمية للفرد فحجم جوانب التأثيرا ملامسة لجميع أفراد المجتمع دون استثناء وتحيز.

حسب الكلية:

وللاجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تقديرأساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية حسب الكلية، واستخدام اختبار "ت" لمعرفة دلالة الفروق بين هذه المتوسطات، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (12) نتائج اختبار ت لدلالة الفروق في متوسطات درجات تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية حسب الكلية

البعد	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجات الحرية	مستوي الدلالة
البعد المكاني للسبب والنتيجة	علمية	124	3.78	0.282	0.084	348	0.933
	انسانية	226	3.77	0.605			
بعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد	علمية	124	3.65	0.385	1.243	348	0.215
	انسانية	226	3.58	0.534			
بعد طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد	علمية	124	3.93	0.546	1.481-	348	0.140
	انسانية	226	4.04	0.738			
المجموع	علمية	124	3.74	0.370	0.978-	348	0.437
	انسانية	226	3.84	0.404			

يتضح من الجدول رقم (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في المتوسطات الحسابية لدرجات تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي وأبعاده على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية حسب الكلية. ويتفق الباحثان مع ما آلة اليه هذه النتيجة من أن منطق

الاحداث السياسية والاجتماعية واضح ومتجلي بغض النظر عن الدرجة العلمية للفرد فحجم جوانب التأثيرا ملامسة لجميع أفراد المجتمع دون استثناء وتحيز. ويرى الباحثان منطقية هذه النتيجة فكما أسلفنا في الاجابة عن السؤال السابق، فأن حجم التاثيرات يمس جميع افراد المجتمع والشعور بانعكاسات تلك التأثيرات كذلك يشعر به جميع أفراد المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار بتفاوت قوت تاثيرها بين فئات المجتمع وعناصره.

المبحث الرابع

النتائج والتوصيات

- **النتائج**

مما سبق يمكن القول بأن مفهوم الأمن الوجودي أصبح أكثر تعقيداً. فالمفهوم تمت صياغته وهيكلته ليركز على التهديدات غير العسكرية, وما يستتبعه من أثر على واقع أمن الدولة ومهددات وجودها. إن الأمثلة التي نوقشت من جهة والمصفوفة المطورة التي اعتمدت في هذه الدراسة من جهة أخرى, تهدف بمجملها إلى توسيع الإدراك المعرفي للأمن؛ لأن إدراك التهديدات يمكننا من تحديدها وترتيبها وتصنيفها بغرض دراستها وتحليلها، ومن ثم إعداد البرامج والاستراتيجيات الملائمة لمواجهتها باعتبار أنه أمر مهم لبقاء الدولة, أو لرفاهية مواطنيها, ومن ثم يجب التعاون بين جميع مؤسسات الدولة, ومختلف قطاعاتها المجتمعية, لتفادي تلك المخاطر الأمنية. ومع ذلك ما زالت مقاربة أولية لتوسيع مفهوم التهديدات؛ بهدف الوصول إلى القضايا الداخلية التي قد تشكل تهديداً للأمن الوجودي للدولة.

تمخض تطبيق مصفوفة فرانك المطوّرة عن مجموعة نتائج يمكن تلخيصها بالآتي:

أ- **تحديد أهمية البعد المكاني للسبب والنتيجة**

1- من حيث المكان: واجهت الدولة الاردنية منذ نشأتها وحتى الآن تحديات سياسية واقتصادية وثقافية أثرت على بناء الدولة واستقرارها ونموها وتطورها في مختلف المجالات.

2- من حيث السبب: تعد مشكلة الفقر من أكبر التحديدات التي تواجه الأردن لما له من انعكاسات على المجتمع الأردني من الناحية الاخلاقية وزيادة الجريمة وزيادة أعباء المواطنين. كما تشكل التحديات السياسية سواء الداخلية (المشاركة السياسية، تعدد الأحزاب، عدم التوازن في العلاقة بين السلطات، بطء مسيرة الاصلاح السياسي، الفساد الاداري والمالي) او الخارجية المرتبطة (الصراع العربي الاسرائيلي، ثورات الربيع العربي، الارهاب، المد

الشيعي الإيراني، أمن الخليج العربي)، أهم التحديات على الأمن الوطني الأردني.

3- من حيث النتيجة: يكون التهديد الوجودي– إذا استمر الوضع كما هو–, على الدولة الأردنية كلها.

ب- **بُعد التأثيرات الزمنية المحتملة للتهديد**

ترى العينة أن العوامل المؤثرة في تهديدات الأمن الوجودي ضمن الإطار الزمني لتوقع حدوث التهديد– والمتوقع حدوثه خلال سنوات , واحتمال خلال عقود– تعود إلى عاملين هما:

- الحاكمية الرشيدة تعتبر من السبل الهامة لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الدولة إذ حصلت على أعلى نسبة إتفاق (4.45) من إجمالي العينة.
- زيادة مديونية الدولة الأردنية تؤثر في مستقبل الدولة السياسي والاقتصادي, وبنسبة إتفاق (4.44).

ج– طول عمر التأثيرات المحتملة للتهديد

ترى العينة بأن مدة تأثير التهديد الوجودي على الدولة الأردنية ستدُوم لسنوات, ومن المحتمل لعقّود تعود إلى عاملين هما:

1- عدم الجدية في الإصلاح السياسي والذي سيؤثر على الاستقرار في الدولة الأردنية, إذ حصلت على نسبة إتفاق (4.14).

2- غياب الحاكمية الرشيدة يؤثر في عجلة الإصلاح الشامل في الدولة الأردنية, إذ حصلت على نسبة إتفاق (4.14).

د- من حيث الارتباط:

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك إرتباطا بين زيادة الفقر وعدم الإصلاح السياسي الحقيقي, والتهديد على الدولة الأردنية.

هـ- اتضح بأن الأمن الوجودي وفق المصفوفة المطورة, يعمل بصورة مركبة ومتداخلة – أي من الصعب أن تجد قطاع الأمن يتأثر بمتغير واحد من متغيرات التنظيم السياسي ويتجرد عن بقية المتغيرات- هذا التداخل انعكس بشكل واضح في مستوى تطابق البعد الاجتماعي والبعد السياسي, إذ إن انهيار أي قطاع يؤثر على القطاعات الأخرى.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحثين يوصيان بما يأتي:

1- لا شك أن النتائج التي تم التوصل إليها مدعاة للقلق, فهي تشير بوضوح إلى علاقة بين زيادة الفقر وعدم الاصلاح السياسي الحقيقي, والتهديد الوجودي على الدولة الأردنية, وعليه فلا بدّ للدولة الأردنية من التوقف كثيراً والنظر ملياً في مسببات وأعراض, وأساليب علاج هذه المشاكل المقلقة بشفافية عالية.

2- بناءً على التوصية السابقة, لا شك أن هناك أسبابا تدفع إلى مزيد من التهديد الوجودي على كيان الدولة الأردنية, ونحن نعتبر ذلك محفّزاً للحصول على تغيير يساعد في الحد من تلك التهديدات الأمنية, إذ لا يكمن الحل في تجاهل عمليات التأثير بين زيادة الفقر وعدم الإصلاح الحقيقي, وإنما عن طريق الإدراك لطبيعة تلك التحديات, ومن ثم معالجتها من خلال استراتيجية وطنية تتعامل مع تلك التحديات الأمنية, لتكون الدولة قادرة على اتخاذ إجراءات مضادة لها إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك, وكذلك عن طريق تطويرمجموعة مدروسة من القيم والمرتكزات الوطنية الجامعة.

3- تكثيف دور المؤسسات الحكومية والخاصة في غرس روح الانتماء والإخلاص في المواطن الأردني لتجنبه المؤثرات الخارجية والتي تؤثر سلباً على المواطن والمصالح الوطنية والدولة.

4- محاولة تقريب وجهات النظر بين الأحزاب مع بعضها وبين الحكومة وذلك بما يحقق نوعاً من الارتياح الحزبي تجاه الحكومة إضافة الى الدعم المالي قدر الإمكان وبالمقابل أن يكون هناك إجراءات صارمة ضد أي طرف يحاول العبث في مقدرات الدولة وبأي شكل من الاشكال.

5- توصي الدراسة بضرورة إبراز أن الشرعية السياسية للمملكة الأردنية هي شرعية دينية تؤيد التوجهات الاسلامية للمجتمع الأردني وهي ليست ضد الاسلام والمسلمين.

6- إيجاد فرص عمل حقيقية للشباب الأردني للتخفيف من أثر البطالة على الشارع الاردني وتخفيفه أيضا على الأسر الأردنية لما له من مردود إيجابي على كل شرائح المجتمع.

7- إجراء إصلاح سياسي حقيقي شامل ضمن منظومة متكاملة تقوم على أساس العدالة والمساواة.

8- إجراء دراسات وبحوث مرتبطة بمتغيرات هذه الدراسة نقترح منها:

أ- الفساد وأثرة في التهديد الوجودي على الدولة الأردنية.

ب- الأرهاب وأثرة في التهديد الوجودي على الدول.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- القرآن الكريم.
- أبو رمان, محمد (2011). الإصلاح السياسي في الأردن– نحو بناء نموذج نظري, في وقائع اعمال المائدة المستديرة, **الإصلاح السياسي في الأردن**, 4 كانون الثاني 2011, تنظيم مركز هوية للتنمية البشرية ومؤسسة فريدريش ايبرت– مكتب الأردن,9–19.
- الأسرج, حسين عبد المطلب, الأمن الاقتصادي للإنسان العربي الوقع والآفاق, [على الانترنت] متاح http://asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-29-12-10-1.htm. (15 تموز 2013).
- الأمم المتحدة (2000). إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية, وثيقة الأمم المتحدة:A/RES/55/2, [على الانترنت] متاح: http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/ED/ED_new/pdf/Standards_and_Norms/UN_Mill_Ara_.pdf (15 ايلول 2013)
- أبن طلال, الأمير حسن.([12/27/2010 7:10:11 PM). الفقر والاحباط يؤديان إلى خلخلة التركيبة الاجتماعية, [على الانترنت] متاح: http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleNO=76701,(11 تموز 2013)
- أبوهزيم, طارق, وخالد شنيكات (2011). **مبادئ العلوم السياسية**, الأردن, السلط: دار التطبيقية للنشر والتوزيع.
- أندرو تيريل (2008)، بعنوان "الأمن القومي الاردني ومستقبل الاستقرار في الشرق الاوسط، معهد الدراسات الاستراتيجية الامريكية، متاح . http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=244663.

- باقر, محمد حسين (1996). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا, قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا, سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3). نيويورك: الأمم المتحدة.
- البداينة ،ذياب (2011) الأمن الوطني في عصر العولمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- بريزات, فارس (2011). **الانتخابات الأردنية: تركز للسلطة بلا ديمقراطية**, الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- البنك الدولي (2014). تقرير البنك الدولي, متاح على الرابط الإلكتروني (22 أيار 2014). http://search.worldbank.org/
- بني سلامة, محمد (2013). **الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي**, دراسة ميدانية ونوعية.
- بلقزيز, عبدالاله (15 تموز 2013). في جوهر الأمن القومي, [على الانترنت] متاح: http://infobelkzizabdelillah.over-blog.com/article-29913647.html (19 تموز 2013).
- البيان الوزاري لحكومة الدكتور عبدالله النسور(14 نيسان 2013). المقدم لمجلس النواب السابع عشر الموقر في دورته غير العادية, الجزء الثاني برنامج عمل الحكومة 2013-2016.
- تقدير موقف (2012). **الأردن: الصراع على قواعد اللعبة السياسية**, مركز الجزيرة للدراسات / تشرين الثاني.
- الجزيرة نت (2013/3/31). إخوان الأردن: الحكومة الجديدة كذبة سياسية, [على الانترنت] متاح: http://www.aljazeera.net/news/pages/a3cdeaea-9541-4e4f-b0c1-b12ad8807062 .(7 آب 2013).
- جريدة العرب اليوم, [على الانترنت] متاح: http://www.alarabalyawm.net/Public_News/NewsDetails.aspx?NewsID=40189&Lang=1&Site_ID=2. (18 تموز 2013).

- حبيب, رفيق (2013). الانقلاب العسكري انتكاسة ام نهاية؟,[على الانترنت] متاح: http://ar.scribd.com/doc/152207338/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A . (23 تموز 2013).
- دائرة الاحصاءات العامة (2012). **تقرير حالة الفقر في الأردن للعام 2010**,كانون الأول 2012, دائرة الاحصاءات العامة.
- رعد، فواز الدين (2011)، تحديات الأمن الوطني الأردني، دار الجليل، عمان، الاردن.
- روبيرتس, ج. تيمونز, هايت, أيمي (2004). **من الحداثة إلى العولمة رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي**, الجزء الأول, ترجمة سمر الشيشكلي, الكويت: عالم المعرفة.
- زقاع, عادل ,اعادة صياغة مفهوم الأمن– برنامج البحث في الأمن المجتمعي,[على الانترنت] متاح: www.Politics-ar.com . (22 آب 2013).
- سالم, علاء (2013). الأردن حراك دستور. مجلة الاهرام الديمقراطية, [على الانترنت] متاح: http://digital.ahram.org.eg/democracy/subjects.aspx?serial=749769&bab=2088, (8 ايار 2013).
- الشقحاء, فهد بن محمد (2004). **الأمن الوطني: تصور شامل**, الرياض: جامعة نايف للدراسات الأمنية.
- عبدالفتاح, إمام (1985). **توماس هوبز فيلسوف العقلانية**, القاهرة, دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عبدالهادي, ناول (2008). الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية المتجددة يحمل أخطارا تهدد صحة الإنسان ورفاهيته, [على الانترنت] متاح:

http://www.policemc.gov.bh/reports/2008/September/24-9-2008/633589849991698529.doc), 16 تموز 2013).

- العجلوني, محمد محمود (2010). الأسباب الإقتصادية لظاهرة الفقر وطرق معالجتها,ورقة عمل غير منشورة, ورقة عمل غير منشورة مُقدمة إلى الأسبوع العلمي لمدينة الحسن العلمية المنعقد في جامعة الأميرة سمية خلال الفترة 10 – 12 . 5 . 2010.[على الانترنت] متاح: http://sw15.rss.jo/files/Dr%20Ajlouni%20Economic%20Causes%20of%20Poverty%20Paper.doc (29 تموز 2013).
- عليوات, إبراهيم (2013). التجربة الأردنية في مكافحة الفقر, [على الانترنت] متاح: http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/1240.doc,(29 تموز 2013)
- القليطي, سعيد على حسن (2007). **التخطيط الاستراتيجى لتحقيق الأمن الاقتصادى والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية السعودية**، مؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطنى ، الرياض من 1 تشرين الاول – 4 تشرين الاول 2007.
- لوصيف, السعيد (2010). ***واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة***, رسالة ماجستير, جامعة الحاج لخضر – باتنة– كلية الحقوق– قسم العلوم السياسية, الجزائر. 2009–2010.
- مرسي, مايا (2011). **المرأة والأمن الإنساني**, عمان: المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- محمد ، عبد القادر (2013).التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط،الاردن
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي (مجموعة مؤلفين).(2013). **التقرير الاقتصادي والاجتماعي.**
- مشاقبة, امين (2011). الإصلاح السياسي المعنى والمفهوم, **مجلة الدبلوماسي الأردني**, العدد(2) المجلد(2): آذار, مارس – حزيران, يونيو 2011 , ص24 .

- المعشر, مروان (2011). **عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن– النظام الريعي العنيد**, بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
- المنوفي, كمال (2005). **الرؤية العربية للديمقراطية والإصلاح السياسي**, المحاضرة الشهرية الثالثة للموسم الثقافي للعام (2005), ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر.
- وزارة المالية (2013/05/20 01:04:51 م). الوزارة استكملت إرسال الدعم إلى ما يزيد عن مليون أسرة أردنية في القطاعين العام والخاص ولما يزيد عن (4) مليون مواطن, [على الانترنت]
متاح:http://www.mof.gov.jo/مركزالاعلام/الأخبار/تفاصيلالخبر/tabid/118/ArticleId/16/language/ar-JO/-4.aspx,(8 تموز 2013).
- نصرواين, ليث (9 نيسان 2013). اسباب فشل المشاورات النيابية, [على الانترنت]
متاح:
http://www.talabanews.net/content/%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D8%B4%D9%84-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%AF%D9%84%D9%8A%D8%AB-%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D9%88%D9%8A%D, (7 أب 2013).

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Ayoob, Mohammed. 1995. *The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict, and the International System*. Boulder, Colorado: Lynne Rienner.

- Baldwin, David A., "the Concept of Security", Review of International Studies, 23 January, 1997, P.126-128.
- Bates, Robert. 2007. *The Political Economy of Economic Growth in Africa, 1960- 2000*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Bratton, M., & Nicholas , De Walle. (1992). Popular Protest and Political Reform in Africa." *Comparative Politics* 24(July):419-443.
- Buzan,B., Ole W., and Jaap,W.(1998). Security: A New Framework for Analysis (Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Buzan, B.(1991). People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post- Cold War Era (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2nd ed., 1991).
- Caroline, Thomas, "Poverty, Development, and Hunger," in John Bayliss and Steve Smith, eds. *The Globalization of World Politics: An Introduction toInternational Relations* (New York: Oxford University Press, 1998), pp. 449-467.
- Dierks, R, Gomez, *Introduction to Globalization: Political and Economic Perspectives for the New Century*(Chicago, Illinois: Burnham Publishers, 2001
- Dovers, S.R. (1995). A Framework for Scaling and Framing Policy Problems in Sustainability, *Ecological Economics*, Volume 12, Issue 2, February 1995, Pages 93–106.
- Franke,Volker.(2005). Framing Security: A Matrix for Measuring Threats, in the Annual Meeting of the International Studies Association, Honolulu, Hawaii, March 1-5, 2005, [online] Available: http://www.allacademic.com/meta/p71009_index.html. (1 Aug 2012).
- International Labour Organization. (2004). [online] Available: http://www.ilo.org/public/english/protection/ses/download/docs/happiness.pdf, (16Jun,2913).
- Jeremy R.(2000). *The Age of Access: The New Culture of Hypercapitalism where all Life is a Paid-For Experience* (New York: Penguin Putnam.

- KLARE, Michael T.; THOMAS, Daniel C. (eds.) (1994). *World Security: Challenges for a New Century*. New York: St. Martin's Press.
- Marc A. Levy.(1995). Is the Environment a National Security Issue?, *International Security*, Vol. 20, No. 2 ,Autumn, pp. 35-62.
- Tomé, Luís (2010) "Security and security complex: operational concepts". *JANUS.NET ejournal of International Relations*, N. º 1, Autumn 2010. Consulted [online] 3 July, 2013, observare.ual.pt/janus.net/en_vol1_n1_art3
- ULLMAN, Richard H (1983). "Redefining Security". *International Security*. 8, (1): 129-153.
- ULLMAN, Richard H.(1995). "Threats to Global Security: New Views or Old?" in *Seminar on Global Security Beyond 2000 at the University of Pittsburgh*, 2. Pittsburgh. Anais [S.l: s.n, s.d].
- WIRTZ, James .(2007). "A New Agenda for Security and Strategy?" in BAYLIS, John [et al.]. *Strategy in the Contemporary World*. Second edition. Oxford: Oxford University Press: 337-355
- Weber, Steven, (1998), Performing the national security state: Civil military relations as cause of international conflict, Thesis (Ph.D.) University of California, Berkeley.

درجة تقدير أساتذة الجامعات الأردنية لمخاطر الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق مصفوفة فرانك العالمية
"دراسة اختبارية في الأردن"

د. طارق زياد ابو هزيم د. جمال عبد الفتاح العساف

جامعة البلقاء التطبيقية

ملخص

تتقفى الدراسة الكيفية التي يؤثر فيها الأمن الوجودي على الدولة الأردنية وفق تطوير مصفوفة فرانك العالمية, إذ إن قدرا كبيرا من التغير قد طرأ على مخاطر الأمن الوجودي, بالرغم من أن نهاية الحرب الباردة قلصت من تهديدات الإبادة النووية, إلا أنه لا يوجد توافق كبير حول تحديد طبيعة تطور مخاطر الأمن الوجودي في القرن الحادي والعشرين, وذلك نتيجة لمجموعة متنامية من القضايا – من الإرهاب والنزاع المدني والبيئة والمخدرات – تم تأطيرها كتهديدات وجودية لبقاء المجموعة, أو الدولة أو الأنواع.

لا توجد معايير محددة يمكن من خلالها تحديد ما إذا كان الموضوع يشكل تهديدا وجوديا، لذا فإنه من المبرر استخدام التدابير الاستثنائية للوقاية منه أو ردعه. وبعد مناقشة وجيزة حول الطبيعة المتغيرة للأمن، تناولت الدراسة اقتراح مصفوفة نظرية تعتمد على نظرية الأمن الكلاسيكية المعقدة ، التي تتضمن تطور المفهوم التقليدي للأمن من الناحية العسكرية، لتشمل التهديدات الوجودية للاقتصاد والنظام السياسي والمجتمع, والبيئة. وتشير الدراسة إلى وجود مصفوفة مطورة تسمح بإجراء تقييم أكثر دقة لوجود التهديدات الوجودية باستخدام مثالين ملموسين: الفقر والإصلاح السياسي الحقيقي في الأردن.

تناولت الدراسة وصفا مختصراً لمركبات نظرية الأمن الكلاسيكية المركبة, وطبيعة تطور مفهوم الأمن الوجودي وفق مصفوفة فرانك. وتم تحديد المتغيرات والأسئلة المقترحة بما يتوافق مع أهداف الدراسة. وقد جمعت البيانات من (350) أستاذا جامعيا يعملون في الجامعات الحكومية في مختلف التخصصات والكليات في الجامعات الرسمية الحكومية.

وخلصت الدراسة إلى الإفادة بإمكانية تطوير مفهوم الأمن الوجودي وتطبيقه على الدولة الأردنية لتفسير مستوى التهديد الأمني الوجودي على الدولة الأردنية. وقد وجد الباحثان أدلة قوية تشير إلى وجود علاقة قوية بين الفقر وانعدام الإصلاح السياسي الحقيقي وبين طبيعة التهديد الوجودي بتأثيراته المكانية والزمانية على الدولة الأردنية. وأخيراً خاص الباحثان إلى أن الخطر الوجودي على الدولة الأردنية غير واضح لصانع القرار, مع إمكانية ظهور نتائج التهديد في المدى المتوسط (عدة سنوات أو عقود) في المستقبل.

الكلمات الدّالة: نظرية الأمن الكلاسيكية المركبة, الأمن الوجودي, مصفوفة فرانك المطورة, الأردن.

The Estimation Degree of Jordanian universities Professors To The Existential Security On Jordanian state matrix according to Frank Global

Experimental study in Jordan

Dr. Tareq Zyad Abu Hazeem Dr. Gamal Abdel-Fattah Al-Assaf

Balqa Applied University

Abstract

The study investigates how the existential security affects the Jordanian state in accordance with the development of the global matrix for Frank since a great deal of change may occur on the existential security risk. Although the end of the Cold War reduced the nuclear annihilation threats, there is no broad consensus on the identification of the nature of the evolution of security existential risks in the twentieth century, as a result, a growing range of issues. These issues such as terrorism, civil conflict, the environment, and drugs have been framed as threats to the survival of existential group, state, or species. Unfortunately, there are no specific criteria by which to determine if the issue is an existential threat as such in order to justify the use of extraordinary measures to deter or prevent it measures. After a brief discussion about the changing nature of security, the study suggests the matrix theory based on the complex classic security that includes the development of the traditional concept of security in military terms to include the existential threats to the economy and the political system and society, and the environment. The study indicates the presence of developed matrix allow for more accurate evaluation of the presence of existential threats using two concrete examples: real poverty and political reform in Jordan. The study dealt with a brief description of the compounds of the security of classic theory and the nature of the evolution of the concept of existential security according to matrix of Frank. The proposed variables and questions were defined in line with the objectives of the study. Data were collected from 350 university professor working in government in the various disciplines in colleges, universities, and government official universities.

The study concluded the potential to benefit from the development of the concept of existential security and its application to the Jordanian state in the interpretation of the level of existential security threat to the Jordanian state. The researchers have found strong evidence to suggest a strong correlation between poverty, lack of real political reform, the nature of the existential threat, and its spatial and temporal impacts to the Jordanian state. Finally, the researchers found that the existential threat to Jordan is not clear to the decision-maker, with the possibility of the emergence of the results of the threat in the medium term (several years or decades) in the future.

Key words: The complex classic security theory, existential security, developed matrix for Frank, Jordan.